مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية

المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

أسلوب الأمن الغذائى والتنمية في العالم الإسلامي

د . عبد الرحمن يسرى أحمد

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد - كلية التجارة
جامعة الإسكندرية

القاهرة: ١٧-٢٠ من المحرم ١٤٢١هـ / ٢٢-٢٥ من أبريل ٢٠٠٠م

أسلوب الأمن الغذائى والتنمية في العالم الإسلامى

دكتور / عبدالرحمن يسرى أحمد
استاذ ورئيس قسم الاقتصاد
كلية التجارة ـ جامعة الاسكندرية

أولا ـ مفهوم الأمن الغذائى :

الأمن الغذائى مصطلح شاع استخدامه فى الدول النامية حديثا وبوجه خاص بعد ظهور أزمات غذائية عالمية فى النصف الثانى من الستينات وبداية السبعينات ومع الجفاف الشديد الذى أصاب بعض هذه الدول فى الثمانينات وفى بعض سنوات التسعينات من القرن العشرين فأثر فى محاصيلها الزراعية الغذائية وفى دخولها القومية ومقدرتها الاستيرادية للغذاء وغيره .

والاتفاق على مفهوم محدد للأمن الغذائى مسألة هامة إذ أنه بناء على هذا المفهوم يتحدد إطار المشكلة وكيفية معالجتها .

ويمكن القول بأن الأمن الغذائى بصفة عامة يعنى « ضمان استمرار تدفق «المستوى المعتاد» من الغذاء اللازم لاستهلاك المجتمع فى خلال أى فترة من الزمن » وهذا المفهوم «نسبى» حيث أنه يؤكد ارتباط الأمن الغذائى بضمان استمرار تدفق المستوى الاستهلاكى المعتاد من الغذاء . فهذا «المستوى المعتاد» دالة «للدخل المعتاد» فيختلف بالتالى من مجتمع لآخر تبعاً لدرجة التخلف أو التقدم الاقتصادى . أما إذا أردنا وضع مفهوم مطلق للأمن الغذائى فيمكن القول بأنه « ضمان استمرار تدفق كمية المواد الغذائية التى تؤمن لكل فرد من أفراد المجتمع مستوى السعرات الحرارية المطلوبة للحياة الصحية وفقا للمعايير العلمية المتفق عليها دوليا ، وذلك خلال أى فترة من الزمن » .

والفرق بين المفهوم الأول «النسبى» والثانى «المطلق» هو أن الأول يجعل الأمن الغذائى مسألة متوقفة على وضع كل مجتمع على حدة وما اعتاد عليه من غذاء وفقاً لمستوى الدخل المعتاد . ومن ثم فإن مايعتبر أمنا غذائيا فى أحد المجتمعات قد لايعتبر كذلك اطلاقاً فى مجتمع آخر وذلك وفقا لاختلاف مستويات المعيشة الحقيقية . وفى هذه الحالة فإن مشكلة العجز أو الخوف الغذائى تنشأ فى أى مجتمع إذا نقص المستوى الاستهلاكى الغذائى الجارى تحت المستوى الاستهلاكى الغذائى المعتار وتشتد حدة هذه المشكلة كلما ازداد هذا النقص ، لأى سبب من الأسباب . وبالتالى فإن مشكلة

العجز أو الخوف الغذائى تصبح مشكلة قصيرة الأجل مهما كان الأمر . فهى قد تحدث على مدى عام مثلاً أو عامين نتيجة أسباب طارئة . أما المفهوم المطلق للأمن الغذائى فإنه يضعنا أمام مشكلة من نوع آخر . فوفقاً لهذا المفهوم يصبح لدينا مشكلة عجز غذائى فى جميع الدول النامية التى لاتتمكن من تأمين المتوسط القياسى الدولى من السعرات الحرارية اللازمة لكل فرد من أفراد المجتمع . ومثل هذه المشكلة تتصف بأنها طويلة الأجل إذ لايمكن فى عام أو عدة أعوام بالنسبة لمعظم الدول النامية أن تزيل العجز الغذائى أو تحقق الأمن الغذائى . إنها مشكلة رفع المستوى الحقيقى للمعيشة فى المتوسط فهى بذاتها مشكلة التنمية الاقتصادية .

ويلاحظ أن معظم ماكتب حول الأمن الغذائى يدور حول المفهوم النسبى ولذلك تتأثر مسألة قصور الإنتاج المحلى من الغذاء لسبب أو لآخر وصعوبات الاستيراد والمعونات من المواد الغذائية . ومع ذلك فإن المهتمين بقضية التنمية الاقتصادية عادة مايوجهون الأنظار إلى أن مشكلة عجز الغذاء مشكلة طويلة الأجل تحتاج إلى علاج هيكلى [1] .

ومن وجهة النظر الاقتصادية الإسلامية فإن المفهوم العام للأمن الغذائى وهو ضمان استمرار تدفق المستوى «المعتاد» من الغذاء اللازم لاستهلاك المجتمع لايمكن الاعتراض عليه إلا إذا كان ضمن المستوى المعتاد من الغذاء سلعة محرمة شرعا . وقد يجد الاقتصادى المسلم لذلك أنه من الأوفق القول بأن الأمن الغذائى هو ضمان استمرار تدفق المستوى «المعتاد» من الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع فى أى فترة من الزمن .

وبالنسبة للمستوى المعتاد من الغذاء الحلال فإنه قد يكون مرتفعا أو منخفضا تبعا للحالة الاقتصادية . فإذا كان المجتمع الإسلامى متمتعا بحالة من التقدم الاقتصادى فإن المستوى المعتاد قد يرتفع إلى حد الكماليات ، ولا بأس من هذا ، طالما وضعنا شرط الحلال لقوله تعالى: ﴿ **قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق** ﴾ [٣٢ـ الأعراف] . والأمن الغذائى فى هذه الظروف يعنى المحافظة على المستوى الغذائى الكمالى الذى اعتاد عليه المجتمع الإسلامى . أما إذا كان المجتمع الإسلامى يعانى من شدة اقتصادية بسبب ظروف الفقر أو التخلف الاقتصادى [وهذه هى الظروف التى تعيشها الغالبية العظمى من الدول الإسلامية المعاصرة] ، فإن علينا أن نحدد هل المستوى المعتاد من الغذاء لدى المجتمع يضمن حد «الضرورات» الغذائية أم لا ؟ ويمكن أن نستفيد هنا من الفكرة التى أرساها الامامين الجليلين الغزالى والشاطبى فى التفرقة بين الضرورات والحاجيات. فالمتصور منطقيا أن لاينخفض مستوى الأمن الغذائى فى المجتمع الإسلامى عن مستوى الضرورات الأساسية من الأقوات وضمان استمرار تدفقاتها . ويمكن أن نطلق على هذا : « المستوى الضرورى

للأمن الغذائى » . وهو لاشك مستوى مطلق ولكن عند الحد الأدنى الذى يضمن فقط لكل فرد عامل ومن يعولهم الأقوات الغذائية التى لايمكن الاستغناء عنها ، أى حد الكفاف . أما إذا أخذنا «الحاجيات» معياراً لنا فإن من الممكن تعريف مستوى الكفاية للأمن الغذائى وهو « ضمان استمرار تدفق مستوى غذائى يرتفع فوق الحد الأدنى الضرورى للكفاف ولكن يقل عن المستوى الكمالى الذى يمكن التخلى عنه بلا أية أضرار للصحة العامة » . ويلاحظ أن مستوى الكفايـة للأمن الغذائى « مستوى مطلق » وقد يتشابه مع المستوى المعيارى للأمن الغذائى الذى يعتمد على تحديد سعرات حرارية قياسية تلزم لحياة صحية نشطة لكل فرد من أفراد المجتمع فى المتوسط .

إذاً يتبين لنا امكانية الكلام عن مستويين مطلقين للأمـن الغذائـى من المنظور الإسلامى أولهما ما أطلقنا عليه « المستوى الضرورى أو مستوى الكفاف » والثانى « مستوى الكفاية أو المستوى الذى يضمن الحاجيات بالإضافة إلى الضرورات » . ونجد من الأدلة فى الأحاديث النبوية مايؤكد على حق كل فرد فى « المستوى الغذائى الضرورى » ومن ذلك قول النبى ﷺ : « ليس لابن آدم حق فى سوى هذه الخصال بيت يُكِنُه وثوب يوارى عورته وجلف الخبز والماء» [عن عثمان بن عفان رضى الله عنه رواه الترمذى والحاكم وصححاه] . ومن ثم فإن هذا يعنى عدم امكانية التدنى تحت مستوى الكفاف بالنسبة لفئة من الناس أو للمجتمع ككل فى أى فترة زمنية فهو ضرورة شرعية . أما مستوى الكفاية فهو « خير » وينبغى العمل على تحقيقه فى الأجل الطويل فى جميع الدول الإسلامية والتى تعانى الآن من مشكلة الفقر أو التخلف الاقتصادى . ويستدل على ذلك من القرآن قوله سبحانه وتعالى : ﴿ **وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لايحب المسرفين** ﴾ [من الآية ٣١ـ الأعراف] ومن الحديث قولـه ﷺ : « خير الذكر الخفى وخير الرزق أو العيش مايكفى » [رواه أبوعوانه وابن حبان فى صحيحهما والبيهقى] . ويلاحظ أن مايكفى من الغذاء لن يصل فى اللغة أبداً إلى الكماليات .

ثانيا ـ مؤشرات الأمن الغذائى فى البلدان الإسلامية :

١ ـ متوسط الدخل الحقيقى للفرد :

هناك مؤشرات غير مباشرة للأمن الغذائى وأخرى مباشرة . ومن المؤشرات غير المباشرة متوسط الدخل الحقيقى للفرد والذى يدل على مستوى المعيشة الحقيقى بصفة عامة . فمن المعروف أن الدخل المنخفض لايتيح لصاحبه الحصول على بعض الحاجات الأساسية اللازمة للمعيشة والعكس صحيح . **فإذا ازداد الدخل انخفاضاً فإن الفرد قد لايجد الطعام الكافى لحياة صحية أو العلاج اللازم** حينما يمرض أو الحد الأدنى من السكن ... الخ ولهذا فإن متوسط الدخل الحقيقى للفرد يعد من أول المؤشرات غير المباشرة أو العامة للحالة المعيشية ولكن يجب الحذر من أخذه مأخذ التسليم دون

مناقشة حيث أن نمط توزيع الدخل السائد يلعب دوراً هاماً فى تحديد ملامح الصورة الواقعية . فحينما يختل توزيع الدخل الكلى نجد أن الاحصائيات الخاصة بمتوسطات الدخل لاتشير إلا إلى أرقام صماء يمكن اتخاذها فقط للمقارنة بين دولة وأخرى «فى المتوسط» ، أما على المستوى الداخلى فقد يؤدى سوء توزيع الدخل إلى وجود أعداد كبيرة معدمة لاتستطيع الحصول على مايكفيها من ضرورات المعيشة الأساسية ومنها الغذاء وذلك بالرغم من ارتفاع مايسمى بمتوسط الدخل الفردى . وعلى هذا الأساس نستعرض موقف الدول الإسلامية ..

يتبين من الاحصائيات الدولية المتوافرة أن الدول الإسلامية المعاصرة تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية من حيث مستوى المعيشة عموماً (الغذاء وغيره) . أما القسم الأول والأكبر فيتألف من دول تقع فى فئة الاقتصادات ذات الدخل المتوسط المنخفض ، والقسم الثانى يتألف من دول ذات دخل منخفض بعضها مصنف فى فئة الدول الأكثر فقراً فى العالم . أما القسم الثالث فيتألف من عدد محدود جداً لايتجاوز عدد أصابع اليد ويمثل دولا اسلامية ذات دخل متوسط مرتفع أو دخل مرتفع.

وبدءاً بالقسم الثالث فإنه يتكون من ماليزيا وعُمان والمملكة العربية السعودية (دول ذات دخل متوسط مرتفع) والكويت والامارات العربية المتحدة وقطر وبروناى (دول ذات دخل مرتفع) . فإذا احتكمنا إلى متوسط نصيب الفرد من الدخل فى هذه الدول كمؤشر لمستوى المعيشة نستطيع أن نقول أنه لاتوجد مشكلة أمن غذائى . فالدخول المتوسطة المرتفعة (والتى تتراوح مابين ٤٥٠٠ ـ ٥٠٠٠ دولار للفرد/ سنة فى ماليزيا وعمان أو تزيد عن ٧٠٠٠ دولار للفرد/ سنة فى المملكة السعودية) وكذلك الدخول المرتفعة (التى تزيد عن ١١٫٥٠٠ دولار للفرد/ سنة كما فى حالة قطر أو عن ٢٢٫٠٠٠ دولار للفرد كما فى حالة الكويت) لاتتيح للفرد فى المتوسط اشباع حاجاته الضرورية فقط بل الكمالية أيضاً وفقاً للمستويات المتعارف عليها دوليا فى نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين . غير أن هناك ملاحظة يجب أن تؤخذ فى الحسبان بالنسبة لهيكل توزيع الدخل الكلى فى هذه الدول المذكورة ـ كما هو فى معظم الدول النامية . فنمط التوزيع السائد الذى قد يعنى انخفاض المتوسط الفعلى للدخل لبعض الفئات التى تعيش فى هذه الدول كثيراً عن المتوسط العام للدخل. ومن ثم فإن احتمالاً قوياً قائماً أن يكون هناك من بين السكان من يعانى من فقر وانخفاض حاد فى مستوى معيشته الحقيقى أو غير قادر على الحصول على كفايته من الغذاء .

وبالنسبة للقسم الثانى من الدول الإسلامية وهى اقتصادات ذات دخل منخفض وبعضها مصنف فى فئة الدول الأكثر فقراً أو الأقل نمواً . فإن من المؤكد أنه على الرغم من أن فئة محدودة جداً فى أى دولة من هذه الدول تتمتع بمستويات معيشية مرتفعة وذلك بسبب استحواذها على نصيب أكبر

من الدخل القومى ، فإن الغالبية العظمى من أهالى هذه الدول لاتستطيع أن تشبع حاجاتها المعيشية الأساسية. وهناك فئات ضمن هذه الغالبية لاتستطيع أن تحصل على حد الكفاف من الغذاء بسبب الفقر وسوء توزيع الدخل الشائع . وأبرز هذه الدول مرتبة تبعاً للأكثر فالأقل فقراً (نسبياً) موزامبيق (١٤٠ دولار للفرد/ سنة) سيراليون (١٦٠ دولار) النيجر (٢٠٠ دولار) بوركينا فاسو (٢٥٠ دولار) مالى (٢٦٠ دولار) أوغندا (٣٣٠ دولار) بنغالاديش (٣٦٠ دولار) بنين (٣٨٠ دولار) باكستان (٥٠٠ دولار) أذربيجان (٥١٠ دولار) والسنغال (٥٤٠ دولار للفرد / سنة) .

وهناك تقارير دولية عديدة صادرة عن منظمات الأمم المتحدة تؤكد سوء الأحوال المعيشية وخصوصاً الحالة الغذائية لعامة الناس فى بعض هذه الدول خاصة حينما تعرضت لظروف جفاف شديد أو فيضانات مدمرة فى الثمانينات أو بعض سنوات التسعينات .

أما بالنسبة للقسم الثالث والذى يمثل غالبيته الدول الإسلامية ذات الدخل المتوسط المنخفض فإن مستويات المعيشة فيها تعتبر « متوسطة عموماً » . هذا يعنى أن غالبية السكان فى هذه الدول تحصل على مايزيد على الحد الأدنى من الضرورات الأساسية وخاصة الغذاء . ولايعنى هذا عدم وجود فئة معدمة فى هذه الدول لاتجد الحد الأدنى من الغذاء أحيانا وذلك بسبب ظروف البطالة أو العجز الدائم أو المؤقت عن الكسب أو بسبب ظروف طارئة عامة .. وما يصيب هذه الفئة المعدمة إنما يرجع لسوء توزيع الدخل وعدم وجود برامج كافية للأمن المعيشى بوجه عام (الإيواء والملبس والغذاء ... الخ) انظر الجدول رقم (١) عن متوسط الدخل للفرد بالدولار فى عدد من البلدان الإسلامية .

٢ ـ مستوى التغذية عند الأطفال :

تهتم جميع الأمهات وجميع الآباء فى العالم أجمع بتغذية أطفالهم الصغار بصفة خاصة أكثر من اهتمامهم بأنفسهم . هذه الظاهرة العامة لايفسرها إلا الفطرة التى فطر الله الخلق عليها لكى تستمر الحياة ويستمر عمران هذا الكون .. ومن ثم نجد أن الأمهات والآباء فى حالات الفقر يقتطعوا من طعامهم أو يضحوا بمعظمه فى سبيل تغذية أطفالهم الصغار .. فإذا وجدنا مستوى التغذية عند الأطفال فى بعض الدول منخفضاً إلى درجة شيوع الهزال أو الأمراض بينهم عرفنا أن أولئك الذين نحرص عليهم ونعطيهم أولوية فى الغذاء لايجدون الحد الأدنى الضرورى لكفايتهم ..

ولدينا احصائيات دولية متاحة عن سوء التغذية المتفشى عند الأطفال فى عدد من الدول الإسلامية . أما المقياس المستخدم لبيان سوء التغذية بين الأطفال فيتمثل فى النسبة المئوية من الأطفال

دون الخامسة الذين يقل وزنهم عن الوزن المناسب عن متوسط فئة السكان المرجعية ، والذى يستند إلى أطفال من الولايات المتحدة يفترض أن تغذيتهم جيدة . والوزن بالنسبة للعمر كما يشير تقرير البنك الدولى مؤشر من مركب من كل من الوزن بالنسبة للطول (الهزال) والطول بالنسبة للعمر (التقزم) * .

ويبلغ تفشى سوء التغذية بين الأطفال كنسبة من الأطفال دون الخامسة فى خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٦ أقصاه فى بعض الدول الإسلامية . فثمة ٦٨ ٪ من الأطفال دون الخامسة يعانون من سوء التغذية فى بنغالاديش ، ٤٧ ٪ فى موزامبيق ، ٤٣ ٪ فى النيجر ، ٤٠ ٪ فى باكستان . ونفس النسبة الأخيرة بين أطفال أندونيسيا دون الخامسة يعانون من سوء التغذية و ٣٣ ٪ فى بوركينا فاسو ، ٣٠ ٪ فى اليمن . وجميع الدول المذكورة سابقاً تقع فى فئة الدول ذات الدخل المنخفض فيما عدا أندونيسيا التى تقع فى فئة الدخل المتوسط المنخفض. وتبلغ النسبة المذكورة ٢٦ ٪ فى أوغندا، ٢٤ ٪ فى بنين ، ٢٢ ٪ فى السنغال ، ٢٩ ٪ فى سيراليون ، ٢٣ ٪ فى ماليزيا بالرغم من الدولة الأخيرة من الدول الإسلامية التى تصنف فى الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع وهذا مؤشر على سوء توزيع الدخل فيها . أما بقية الدول الإسلامية فإما أن الاحصائيات غير متاحة عنها بالنسبة لتفشى سوء التغذية بين الأطفال أو أن النسبة منخفضة إلى نحو ١٠ ٪ كما فى الأردن وتركيا ، ٧ ٪ فى الامارات العربية المتحدة وتعتبر النسبة الأخيرة مرتفعة بالنسبة للدول المتماثلة فى متوسط دخل الفرد .

٣ ـ القدرة على انتاج الغذاء محلياً :

تعبر قدرة أى دولة على انتاج الغذاء محلياً عن درجة الأمن الغذائى . وليس هناك شك فى أن زيادة القدرة على إنتاج الغذاء محلياً تعنى زيادة الأمن الغذائى للدولة والعكس صحيح .. ولكن يجب أن لانقفز إلى استنتاجات غير صحيحة من هذا التقرير . فقد تكون الدولة قليلة القدرة على ا نتاج الغذاء محلياً ومع ذلك تتمتع بدرجة عالية من الأمن الغذائى لأن لديها قدرة كبيرة (مقاسة بما تمتلكه من عملات أجنبية) على الحصول على ماتريده من الغذاء من الخارج عن طريق الاستيراد . على أية حال فإننا سوف نستعرض فيما يلى مؤشر القدرة على ا نتاج الغذاء محلياً كأحد المؤشرات التى لايمكن التقليل من أهميتها أو اغفالها إلا بسياق حجج قوية مغايرة ، وسوف نتطرق فيما بعد إلى ذلك .

* أى يقل عن الوزن المناسب بمقدار ـ ٢ انحراف معيارى . انظر : ملاحظات تفصيلية عن الجداول الاحصائية ، تقرير التنمية ، البنك الدولى ١٩٩٨/١٩٩٩ .

وتقاس القدرة على انتاج الغذاء بعدة أشياء منها مساحة الأرض المحصولية أو نسبتها من الأرض . والأرض المحصولية هى الأرض المخصصة لزراعة محاصيل مؤقتة أو دائمة (أى التى لاتحتاج لإعادة غرسها بعد كل حصاد) والمروج المؤقتة والحدائق المزروعة للبيع فى السوق أو للاستهلاك فى المنزل . ويستبعد من بيانات الأراضى المحصولية الأراضى المستخدمة لزراعة أشجار للحصول على الأخشاب أو الحطب . وبطبيعة الحال فإن بعض المحاصيل لاتدخل فى غذاء الإنسان ومع ذلك فإن الافتراض العام هو أنه كلما زادت نسبة الأرض المحصولية من أرض الدولة كلما ازدادت «امكانيات» انتاج الغذاء . وثمة بيانات متوفرة عن نسبة الأرض المروية من الأرض المحصولية ويدل ارتفاع هذه النسبة على درجة أعلى من الأمان فى زراعة المحاصيل .

ويعتبر نصيب الفرد من الأرض القابلة للزراعة مؤشراً آخراً على امكانيات انتاج الغذاء وذلك إذا خصصت الأرض لزراعة محاصيل غذائية دائمة أو مؤقتة أو خصصت للمروج لحصد العلف والرعى وذلك لأغراض انتاج اللحوم الحمراء والألبان والأجبان أو اللحوم البيضاء والبيض ... الخ . وكلما زاد نصيب الفرد من الأرض القابلة للزراعة كلما ازدادت الامكانيات لإنتاج الغذاء عند تخصيص الأرض لذلك الغرض .. والجدول (٢) يبين نسبة الأرض المحصولية ونسبة الأرض المروية ونصيب الفرد من الأراضى القابلة للزراعة فى عدد كبير من الدول الإسلامية . ويلاحظ أن نسبة الأرض المحصولية من الأرض تبلغ أقصاها فى بنغالاديش (٦٧٪) ويأتى بعدها تركيا (٣٥٪) وسوريا (٣٢٪) وتونس (٣١٪) وباكستان (٢٨٪) . وتنخفض هذه المساحة فى بعض الدول الزراعية المعروفة مثل مصر إلى ٣٪ لأن معظم المساحة الجغرافية للبلد ٩٦٪ غير مستغل . أما نسبة الأرض المروية من الأرض المحصولية فتصل أقصاها فى مصر (١٠٠٪) ويليها أوزبكستان (٨٨٫٩٪) ثم الامارات العربية المتحدة (٨٦٫٨٪) والتى بذلت جهوداً ضخمة فى مجال تحلية المياه وتنظيم الرى فى المساحة المحصولية الصغيرة التى تقوم باستغلالها ثم باكستان (٧٩٫٨٪) . ومن الجانب الآخر يعانى عدد من الدول الإسلامية خاصة الأفريقية جنوب الصحراء من مشكلات حادة فى المياه التى تتوافر للرى ومن هذه الدول الكاميرون التى تبلغ الأرض المروية فيها ٠٫٣ ٪ من الأرض المحصولية ، وبنين (٠٫٥٪) وبوركينا فاسو (٠٫٧٪) ومالى (٢٫٦٪) والسنغال (٣٫١٪) وموزامبيق (٣٫٤٪) .. وقد عانت هذه الدول فى بعض السنوات من الجفاف الشديد فانخفضت حينذاك قدرتها على الإنتاج الزراعى عموماً والإنتاج الغذائى خصوصاً انخفاضاً خطيراً .

وفى الجدول (٢) نجد أن مقارنة نسبة الأرض المروية من الأرض المحصولية فى عديد من الدول الإسلامية تزيد بشكل واضح عن المتوسط السائد للدول ذات الدخل المنخفض أو للدول ذات الدخل المتوسط مما يدل على عدم وجود مشكلة مياه للرى . ولكن من الواضح أن عدداً آخراً من الدول

الإسلامية يعانى من مشكلة رى فى الزراعة ، ومن هذه الدول ماسبق ماذكرناه ومنها أيضاً تونس والجزائر وسيراليون وماليزيا وكازاخستان .

ومن البيانـات التى تظهر فى الجدول نصيب الفرد من الأرض القابلة للزراعة بالهكتارات فى ٩٤ ـ ١٩٩٦ ويعتبر هذا منخفضاً بشكل واضح فى عدد من الدول الإسلامية مثل عمان (٠١ر هكتار) والإمارات العربية (٠٢ر هكتار) وجمهورية مصر العربية ولبنان (٠٥ر هكتار) وبنغالاديش (٠٧ر هكتار) والأردن (٠٨ر هكتار) وأندونيسيا وماليزيا (٠٩ر هكتار) . وتقل هذه المتوسطات كثيراً عن المتوسطات المعروفة لمجموعة الدول ذات الدخل المنخفض (١٩ر٠ هكتار) أو الدول ذات الدخل المتوسط (٢٢ر٠ هكتار) أو المرتفع (٤١ر٠ هكتار) . وهناك عدد آخر من الدول الإسلامية التى يرتفع فيها نصيب الفرد من الأرض القابلة للزراعة بشكل واضح مثل النيجر (٥٣ر٠ هكتار) والكاميرون (٤٦ر٠ هكتار) وتركيا (٤٠ر٠ هكتار) وسوريا (٣٧ر٠ هكتار) والمغرب ومالى وبوركينا فاسو (٣٣ر٠ هكتار) وتونس (٣٢ر٠ هكتار) . وبالرغم من أن هذا الرقم يفصح عن قدرة لزيادة الناتج الزراعى عموماً أو ناتج الغذاء خصوصاً إلا أن عدداً من الدول المذكورة ـ كما سبق وأشرنا ـ تعانى من مشكلات رى فى قطاع الزراعة .

ومن بيانات الجدول (٢) أيضاً تلك الخاصة بالإنتاجية الزراعية « الحقيقية » (مقاسة بدولارات ١٩٨٧) . وهذه الإنتاجية مقاسة بالنسبة لكل عامل زراعى وبالنسبة لكل هكتار .. ويدل ارتفاع الإنتاجية الزراعية بالنسبة لكل عامل زراعى إلى ارتفاع مستوى الدخل الحقيقى للعامل فى القطاع الزراعى . وعلى سبيل المثال نجد فى ٩٤ ـ ١٩٩٦ أن الإنتاجية الحقيقية للعامل الزراعى مرتفعة نسبياً فى ماليزيا (٤٠٥٢ دولار) والجزائر (٣٦١٢ دولار) والأردن (٢٧٦٩ دولار) وتونس (٢٢٨٦ دولار) . ولكن يلاحظ أن هذه الإنتاجية مازالت منخفضة جداً إذا قورنت بانتاجية العامل الزراعى فى البلدان مرتفعة الدخل التى لديها اهتمام بالرزاعة والتى وصلت فى ٩٤ ـ ١٩٩٦ (مقاسة أيضاً بدولارت ١٩٨٧) إلى ٤١٢٤٥ دولار فى هولنده و ٣١٤٥٧ دولار فى فنلنده و ٣٠٢٠٢ دولار فى كندا و ٣٠٠٢٥ دولار فى فرنسا و ٣٨١٣١ دولار فى الدانمرك .

أما عن الإنتاجية الزراعية الحقيقية لكل هكتار من الأرض فيبلغ أقصاه فى ٩٤ ـ ١٩٩٦ فى جمهورية مصر (٢٩٩٠ دولار ـ بقياس دولارات ١٩٨٧) ويأتى من بعدها الامارات العربية المتحدة ولديها قطاع زراعى صغير ولكن كما أسلفنا تبذل فيه جهوداً ضخمة (٢٠٧٦ دولار) ثم ماليزيا (٩٤٢ دولار) ثم تنخفض الأرقام إلى ماهو أدنى من ذلك بكثير إلى حد مؤسف مثل موزامبيق (١٢ دولار) ومالى (٣٣ دولار) وبوركينا فاسو (٩٣ دولار) مما يدل على انخفاض المقدرة على استغلال الأراضى الزراعية بشكل غير عادى .

ويلاحظ أن متوسط انتاجية الهكتار فى ٩٤ ـ ١٩٩٦ بلغ أقصاه على مستوى العالم فى بعض دول جنوب شرق آسيا مثل اليابان ١٢٤٤٥ دولار (بقياس دولارات ١٩٨٧) ، ٦٩٦١ دولار فى كوريا الجنوبية ، ٧٢٩٤٢ فى سنغافورة . أما فيما عدا ذلك فإن أعلى رقم لانتاجية الهكتار فى هولنده ٥٩٣٢ دولار ويليها فنلنده ٢٠٧٢ دولار . وتدل الأرقام المرتفعة فى دول جنوب شرق آسيا وهولنده على كثافة استخدام الأرض بالأساليب التقنية الحديثة . كما يدل الرقم المرتفع لإنتاجية الهكتار فى مصر والذى يأتى فى الترتيب العالمى مباشرة بعد هولنده على أن بامكانية دولة إسلامية نامية أن تفعل الكثير إذا توافرت لها امكانيات الرى (انظر الجدول بالنسبة لمصر) واليد العاملة الزراعية المتخصصة .

ويأتى فى النهاية الرقم القياسى لإنتاج الغذاء وهو أكثر المؤشرات التى ترتبط مباشرة بقضية الأمن الغذائى ، وفى الجدول (٢) يستند القياس إلى ٨٩ ـ ١٩٩١ = ١٠٠ ..وسنجد أن الأرقام الواردة فى الجدول تشير إلى إنتاج الغذاء فى حقبة الثمانينات (بين ٧٩ ـ ١٩٨١ إلى ٨٩ ـ ١٩٩١) انخفض فى حالة واحدة فقط وهى النيجر (بنسبة ١ ٪) ولم يرتفع إلا بنسبة ١ ٪ فى حالة موزامبيق وارتفع بمعدلات ضعيفة على مدى الحقبة بأكملها فى حالات سوريا (٦ ٪) وسيراليون (١٥ ٪) والكاميرون (١٧ ٪) . ومن جهة أخرى ازداد إنتاج الغذاء بمعدلات مرتفعة نسبياً خلال الحقبة نفسها (٧٩ - ١٩٨١ إلى ٨٩ ـ ١٩٩١) فى الامارات العربية المتحدة والأردن وأندونيسيا وبنين وبوركينا فاسو وعُمان ولبنان وماليزيا والمملكة العربية السعودية (انظر الجدول) . أما فى خلال الفترة ٨٩ ـ ١٩٩١ إلى ٩٤ ـ ١٩٩٦ فقد حققت بعض الدول الإسلامية زيادة فى انتاج الغذاء بنسبة ٦٩ ٪ فى الامارات العربية المتحدة ، ٤٨ ٪ فى الأردن ، ٣٤ ٪ فى سوريا ونسب تتراوح بين ٢٠ ٪ ـ ٢٦ ٪ فى النيجر وماليزيا وبوركينا فاسو وبنين وباكستان .. وانخفض الناتج من الغذاء فى حالات معدودة وهى تونس بنسبة (١ ٪) وسيراليون والمملكة السعودية بنسبة (٥ ٪) وعمان بنسبة (١٢ ٪) . أما فى بقية الدول فقد ازداد الناتج الغذائى فى عديد من الدول الإسلامية بنسب متقاربة مع المتوسطات العالمية .

حول مؤشر القدرة على انتاج الغذاء محليا :

تختلف تصورات الذين تناولوا موضوع الأمن الغذائى حول كيفية ضمان استمرار تدفقات الغذاء . فالعديد ممن تناول هذا الموضوع من بين رجال الاقتصاد فى الدول النامية اتجه إلى الاعتقاد صراحة أو ضمنا أن كفاية معظم احتياجات الغذاء للدولة مما تنتجه منه محليا هو أفضل السبل للأمن الغذائى . ويرى من يمثلون هذا الرأى أن التوجه إلى استيراد الغذاء بدلاً من انتاجه محلياً لايمكن أن يحقق الأمن الغذائى وذلك لأسباب من أهمها :

أ ـ أن الدول النامية تعانى من قصور شديد أو عجز فى احتياطيات النقد الأجنبى بسبب انخفاض مقدرتها التصديرية ومن ثم فإن مقدرتها الاستيرادية منخفضة عموماً . وفى هذه الظروف فإن استيراد الغذاء فى حد ذاته مشكلة ، وقد لايتم إلا عن طريق الاقتراض من الخارج (التغطية بالعجز) أو تلقى المعونات الغذائية من بعض الدول المانحة . وإذاً فتدفق الغذاء من الخارج أمر غير مستقر أو غير مضمون مما يتنافى مع الأمن الغذائى .

ب ـ أنه مما يزيد من خطورة الاعتماد على واردات المواد الغذائية أو المعونات الغذائية الخارجية قيام بعض الدول المتقدمة التى تمتلك الفوائض الغذائية باستخدام سلاح الغذاء للضغط السياسى وقد ثبت هذه فى حالات عديدة من أضرها وأخطرها حالة العراق فى تسعينات القرن العشرين .

جـ ـ بينما تواجه الدول النامية مشاكل فى استيراد الغذاء أو تلقى معوناته الخارجية [سواء مشاكل اقتصادية أو سياسية] فإن أمامها فرصة زيادة انتاجها المحلى من الغذاء بمزيد من الاهتمام بالقطاع الزراعى وزيادة الإنتاجية الزراعية الحقيقية .

د ـ ان الشعور بأن الموارد الغذائية المحلية كافية لسد الاحتياجات المحلية يضفى فى حد ذاته شعوراً بالأمن الاجتماعى لدى السكان ويحقق الأمن السياسى الداخلى .

ولكن من جهة أخرى فإن المناقشة ضد أسلوب الاكتفاء الذاتى تتمثل فيما يلى :

أ ـ أن الاكتفاء الذاتى من الغذاء قد يتعارض مع هدف التنمية الاقتصادية . فالتنمية الاقتصادية تستلزم توجيه الموارد نحو الاستخدامات المثلى أو أفضل الاستخدامات الممكنة أى التى تعطى أعلى معدلات نمو للناتج الكلى والصادرات . فإذا كان انتاج الغذاء محليا يتعارض مع هدف الاستخدام الأمثل ـ أو أفضل استخدام ممكن للموارد ـ فإن معدل النمو سوف ينخفض وتتأثر عملية التنمية فى الأجل الطويل . وبقدر التعارض الذى قد يوجد أو ينشأ بين نشاط انتاج الغذاء محليا وهدف الاستخدام الأمثل أو أفضل استخدام ممكن للموارد الإنتاجية بقدر ماسوف تتأثر عملية التنمية سلبيا بهدف الاكتفاء الغذائى الذاتى .

ويمكن القول أنه كلما كانت هناك فرصة لتحقيق معدلات نمو أعلى فى الناتج الكلى أو فى الصادرات عن طريق أنشطة انتاجية غير غذائية كلما أتيحت الفرصة لاستيراد قدر أكبر من الغذاء أو غيره من الخارج .

ب ـ قيام بعض الدول باستخدام سلاح الغذاء للضغط السياسى ليس أمراً مستمراً وإنما هو متغير عشوائى . والحقيقة أن هذا السلاح قد استخدم بالفعل خلال بعض الأزمات السياسية الحادة .

ولكنه مثل أى سلاح آخر يمكن مواجهته واضعافه أو احباط أثره تماما وذلك عن طريق : (١) تكوين مخزون احتياطى استراتيجى من الغذاء والتأكد من كفايته بصفة خاصة قبل نشوب الأزمات السياسية . وليس من العسير على رجال الحكم الذين يواجهون مثل هذه الأزمات السياسية الحادة ويتصدون لها أن يتوقعوا الضغوط الغذائية لأجل التخويف وأن يعملوا حسابهم فى تدبير المخزون الغذائى الاستراتيجى لشعوبهم كما يدبرون المعدات الحربية من مدافع ومدرعات وقنابل ... الخ . وقد يقال أن تكوين مثل هذا المخزون الغذائى الاستراتيجى أمر صعب فى ظل أوضاع قصور أو عجز موارد العملة الأجنبية وهى أوضاع شائعة فى الدول النامية . ولكن يرد على هذا بأن أزمة العملة الأجنبية قد تخف حدتها كثيراً فى ظل سياسة الاستخدام الأمثل للموارد وتنمية الصادرات . بالإضافة إلى هذا فإن معظم الدول النامية تستطيع أن تعيد توزيع مواردها النادرة من العملة الأجنبية بحيث تقلل من الانفاق الحكومى البذخى على كبار المسئولين فى الداخل أو على سفاراتها فى الخارج أو تقلل من استيراد الكماليات الترفية وتعطى أولوية خاصة لتكوين مخزون غذائى استراتيجى . وأخيراً فإنه حتى بفرض التضحية بسيولة قدر من النقد الأجنبى فى عملية تكوين مخزون استراتيجى من الغذاء فإن هذه تقل عن التضحية بالنقد الأجنبى الذى تخسره الدولة حينما يكلفها الاكتفاء الغذائى الذاتى اهمال تنمية انتاج وتصدير بعض السلع ذات الميزات النسبية فى السوق الخارجى ، (٢) من الممكن إضعاف أثر الحصار الغذائى بطلب الدعم من دول أخرى حليفة . وفى حالة الدول الإسلامية نجد أن التحالف فيما بينها لابد أن يعنى ضرورة تماسكها معاً فى مواجهة أية ضغوط سياسية أجنبية تستغل سلاح الغذاء .

جـ ـ القول بأن انتاج جميع الاحتياجات الغذائية محليا يضفى شعوراً بالأمن الاجتماعى ويحقق الأمن السياسى الداخلى قول مردود عليه ، إذ أن ضمان استمرار تدفق المواد الغذائية من أى مصدر كان داخلى أو خارجى هو الأمن الغذائى وهذا هو الذى يضفى شعوراً بالأمن الاجتماعى ويحقق الأمن السياسى الداخلى . فربما تم الاعتماد على الانتاج المحلى من المحاصيل الزراعية الغذائية فتعرضت هذه للآفات أو النقصان الحاد بسبب الظروف المناخية أو السياسات الاقتصادية غير السليمة .... الخ . ويمكن القول أنه حتى فى ظل سياسة الاعتماد على الإنتاج المحلى من الغذاء فإن الأمر لايستغنى عن تكوين مخزون غذائى احتياطى واستراتيجى وادارته بكفاءة . ومن المعروف أن من أقدم الحالات التاريخية المعروفة التى تم فيها تكوين مخزون غذائى احتياطى من الإنتاج المحلى هى التى حدثت فى مصر القديمة فى عصر النبى يوسف بن يعقوب عليهما السلام والذى تولى الادارة بكفاءة تامة حتى يوازن بين الفائض الغذائى فى السبع سنين الطيبة مع العجز فى السبع سنين العجاف التالية .

والآن دعنا نترك مؤقتا خيار الاكتفاء الغذائى الذاتى كأسلوب لتحقيق الأمن الغذائى بشكل مباشر (وسوف نعود إلى بحث هذا الخيار مرة أخرى) ونتناول الخيار البديل وهو تحقيق الأمن الغذائى بشكل غير مباشر عن طريق تنمية الناتج الكلى والصادرات بأعلى معدلات ممكنة لأجل استيراد مايلزم من غذاء وتكوين مخزون احتياطى منه لمواجهة أية أزمات طارئة أو دورية . فى ظل هذا الخيار الثانى من الممكن قياس الأمن الغذائى بمؤشرات انمائية عامة ومؤشر غذائى خاص . أما المؤشرات الانمائية العامة فهى : (١) التغيرات الهيكلية فى النشاط الإنتاجى ، (٢) معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الحقيقى ، (٣) معدل نمو الصادرات وحالة الميزان التجارى للتعرف على المقدرة الاستيرادية من الموارد الذاتية . أما المؤشر الغذائى الخاص فيتمثل فى حالة أو وضع المخزون الاستراتيجى من المواد الغذائية والكفاءة فى ادارته وللأسف فإنه لاتوجد بيانات تكفى لمقارنة أو متابعة هذا المؤشر دولياً أو على مستوى الدول الإسلامية .

وبصفة عامة فإنه كلما تحقق تغير هيكلى فى اتجاه أفضل استخدام ممكن للموارد الإنتاجية كلما ارتفع معدل نمو الناتج الكلى ومتوسط نصيب الفرد منه وكلما أمكن تنمية الصادرات بمعدلات أكبر وأمكن تغطية مدفوعات الواردات من حصيلة الصادرات . وهذا فى مجمله يعنى ارتفاع مستوى المعيشة الحقيقى بصفة عامة وبالتالى ارتفاع امكانية اشباع الاحتياجات الغذائية سواء من الإنتاج المحلى أو من الواردات .

وبناء على ذلك فإن التعرف على المقدرة الدخلية والمقدرة الاستيرادية للدول الإسلامية يصبح أمراً هاماً لتقدير امكانيات تحقيق الأمن الغذائى اعتماداً على الخارج وليس الداخل . ولقد أشرنا إلى المقدرة الدخلية للفرد فى بداية مؤشرات الأمن الغذائى . ولكن يضاف إلى ذلك أن الاختلالات الهيكلية الشائعة فى مجموعة الدول النامية ، والتى تضم الدول الإسلامية ، قد تسببت فى خلال الحقبات الماضية ومازالت سبباً فى ضعف معدلات نمو الدخول القومية . والبيانات الاحصائية المتاحة تشير إلى أن متوسطات معدلات نمو الدخل الفردى الحقيقى فى معظم حقبة التسعينات (١٩٩٠ـ١٩٩٧) كانت سالبة فى عدد منّ الدول الإسلامية (منها ألبانيا ، الجزائر ، الأردن ، والمغرب ، وباكستان ، وقطر ، والعربية السعودية ، وسيراليون ، وسورينام ، وتركمانستان ، والامارات العربية المتحدة ، واليمن) وأقل من ٢ ٪ سنوياً فى عدد آخر (منها الكاميرون ، وغينيا ، وإيران ، وسوريا ، وتاجكستان) . وكانت معدلات النمو المحققة تزيد عن ٤ ٪ سنوياً فى عدد محدود من الدول الإسلامية (منها بنغالاديش، ومصر ، وغينيا بيساو ، وماليزيا ، وموزامبيق ،والسودان ، وتونس) [انظر جدول ١] . وهذه المعدلات المحققة للنمو السنوى تثير الشك فى مقدرة معظم الدول الإسلامية على زيادة وارداتها من الغذاء أو غيره بشكل طبيعى (أى بدون عجز) .. فالمعروف فى النظرية أن الواردات دالة للدخل ، وعلى ذلك كلما كان نمو الدخل ضعيفاً كلما انعكس هذا على المقدرة الاستيرادية .. ولكى تزداد الصورة وضوحاً لابد من التعرف على المقدرة الاستيرادية الفعلية للدول الإسلامية باستعراض أحوال موازين مدفوعاتها .. فى إطار افتراضات التوازن فإن مدفوعات

الواردات سوف تتوافق مع إيرادات الصادرات .. والبيانات الاحصائية المتاحة عن موازين الحسابات الجارية للدول الإسلامية تشير إلى أن ميزان الحساب الجارى (الصادرات والواردات السلعية والخدمية) كان فى حالة عجز شبه مستمر طوال نصف القرن الماضى مع استثناء الدول المنتجة للبترول ، وأن معظم العجز فى هذا الميزان كان بسبب التجارة السلعية والتى تشمل تجارة الغذاء [انظر جداول ٣ ، ٤] .

ومن هذه الملاحظات الاحصائية السابقة نتبين ضعف المقدرة الاقتصادية الحقيقية لمعظم الدول الإسلامية على استيراد حاجاتها من الخارج اعتماداً على نمو دخلها أو نمو صادراته . ولكن هل يعنى هذا أن الدول الإسلامية لاتعتمد على العالم الخارجى فى غذائها ؟ الحقيقة أن ضعف المقدرة الاستيرادية الحقيقية لمعظم الدول الإسلامية لم يمنعها من الحصول على كثير من احتياجاتها الغذائية من العالم الخارجى، وفى الجدول (٥) بيانات عن أهم الدول الإسلامية التى استوردت قمحا ودقيق قمح وأرز ونسبة وارداتها إلى الواردات العالمية ، أما كيف تحقق هذا ؟ فمن عدة طرق؛ (أ) بضغط الواردات من سلع أخرى خلاف الغذاء وكثيراً مايتحقق هذا على حساب سلع ومعدات ضرورية لعملية التنمية فى الأجل الطويل ، (ب) بالعجز ، أى بالدين أو الاقتراض من العالم الخارجى ، وقد زاد الدين الخارجى لهذه الدول بصفة مضطردة ، (جـ) بتلقى المعونات أو المساعدات الأجنبية الغذائية . ولكن هل يتحقق الأمن الغذائى للدول الإسلامية بهذه الطرق حتى لو اشبعت احتياجاتها الغذائية ؟ لايمكن أن تكون الإجابة على هذا السؤال بالإيجاب . لايمكن أن يقال أن هناك أمناً غذائى وعجز موازين الحسابات الجارية مستمر ومتراكم والدين الخارجى مستمر فى التزايد بسبب الاقتراض لسداد العجز .. كما لايمكن أيضاً أن يقال أن ثمة أمن غذائى متوافر مع تيار المعونات أو المساعدات التى تتلقاها بعض الدول الإسلامية من دول أجنبية كبرى ذات فوائض غذائية ، فما هو الضمان لاستمرار هذه المعونات ؟ بل ماهو الضمان لعدم استخدام نفس هذه المعونات كوسيلة للضغط السياسى أو الاقتصادى ؟ وعلى ذلك لابد أن نتطرق إلى بحث الكيفية التى يتحقق بها الأمن الغذائى بشكل حقيقى وفاعل .

ثالثا ـ أسلوب إسلامى مقترح للأمن الغذائى فى ظروف التنمية :

ان هناك أسلوبين بديلين لتحقيق الأمن الغذائى أحدهما يتمثل فى الاكتفاء الذاتى وثانيهما مرتبط بتنمية الناتج القومى والصادرات بأعلى معدلات ممكنة وذلك لأجل تنمية مستوى المعيشة الحقيقى للفرد فى المتوسط وزيادة المقدرة الذاتية للاقتصاد القومى على استيراد الغذاء وتكوين مخزون احتياطى كاف منه .

ونأتى الآن للأسلوب الذى يمكن اقتراحه لتحقيق الأمن الغذائى للدول الإسلامية فى ظروف التنمية الاقتصادية وذلك من المنظور الإسلامى .

ويتألف الأسلوب المقترح هنا من ست نقاط هى :

١ ـ اشباع الضرورات الغذائيـة الأساسية التى تمثل مستوى الكفاف عن طريق تنمية الإنتاج المحلى [الاكتفاء الذاتى] .

٢- سد الفجوة الغذائية عن طريق الاستيراد اعتمادا على الموارد الذاتية المستمدة من نشاط التصدير فى ظل ظروف التنمية بمفهومها الاسلامى.

٣- تكوين مخزون احتياطى من الغذاء.

٤- التكامل مع الدول الاسلامية فى مجالات انتاج وتصدير واستيراد الغذاء.

٥- عدالة توزيع الدخل والتكافل الاجتماعى فى اطار الاسلام.

٦- احياء السنن الاسلامية فى استهلاك الغذاء.

وفيما يلى نقوم بشرح هذه النقاط السابقة:

١- اشباع الضرورات الغذائية الاساسية التى تمثل الكفاف عن طريق تنمية الانتاج المحلى- أى الاكتفاء الذاتى منها.

يلتقى الاسلوب الاسلامى المقترح هنا مع اسلوب الاكتفاء الذاتى فى مجال انتاج الضرورات الغذائية الاساسية التى لا غنى لاى فرد عنها.

ففى الحديث الشريف مايؤكد بلا جدال حق الانسان فى "الحد الادنى" من المعيشة مثل قوله صلى الله عليه وسلم "ليس لابن آدم حق فى سوى هذه الخصال بيت يُكِنُّهُ وثوب يوارى عورته وجِلْفُ الخبز والماء" رواه الترمذى والحاكم وصححاه. وجِلف الخبز بكسر الجيم وسكون اللام هو غليظ الخبز وخشنه وقيل الخبز ليس معه ادام. واخرج البيهقى الحديث ولفظه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شئ فضل عن ظل بيت وكسر خبز وثوب يوارى عورة ابن ادم فليس لابن آدم فيه حق.

ولقد تناول الامامين الغزالى والشاطبى الضرورات الخمس وبينا ان منها حفظ النفس. فإذا اعتبرنا حفظ النفس بمفهومه المطلق الذى ورد فى الحديث فإنه لا يزيد فى ناحية الغذاء عن الحد الادنى منه أو المستوى الذى يكاد يكفى معيشة المرء من يوم لليوم التالى، وهذا مايعرف بمستوى الكفاف فى الفكر الاقتصادى الوضعى. وحيث ان هذا المستوى حق ثابت ومؤكد، حيث ان من دونه ضعف شديد أو مرض أو موت لمن لا يحصل عليه، فإن من الواجبات الشرعية التى تقع على الحكومة ان تضمنه لأى فرد لا يستطيعه، بمعنى ان على الحكومة ان تقوم بمد اى فرد بحاجته من الغذاء الأساسى للحياه [حد الكفاف] مجانا ان لم يكن فى امكانه الحصول عليه لأى سبب من الاسباب: شيخوخة أو طفوله أو عجز عن العمل لعاهة أو مرض أو بطالة اجبارية الخ. بل انه من باب أولى ان تقوم الحكومة برسم "السياسة الاقتصادية الشرعية" التى تضمن تحقيق مستوى الكفاف لجميع افراد المجتمع. وحينما نتكلم عن "السياسة الاقتصادية الشرعية" . نقصد ان تقوم الحكومة بتوجيه ومراقبة النشاط الخاص الوطنى

فى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة حتى يمكن ضمان استمرار انتاج وتدفق الغذاء الاساسى للحياه [مثل الخبز] باسعار فى متناول أدنى الدخول فى اى فترة من الزمن. فإذا لم يتمكن النشاط الخاص الوطنى من أداء مهامه فى هذا الصدد يمكن للحكومة ان تدعمه اقتصاديا أو تقيم النشاط العام الذى يستطيع ان يسهم معه أو يعاونه. فالملكية الخاصة وحرية النشاط وحرية التعاقد فى اطار الشريعة اصول لا يمكن تجاوزها. والنشاط الخاص منوط به اداء جميع مهام الانتاج باستثناء مايقع فى اطار مايعتبر شركة بين الناس جميعا [الماء والنار والكلا]. ولكن حيث أن وظيفة الملكية الخاصة فى النظام الاسلامى اجتماعية لانها تنبثق من خلال مفهوم "الخلافة" فان على السياسة الشرعية ان توجهها إلى مافيه مصلحة المجتمع وتراقبها بل وتجبرها على الالتزام بتحقيق هذه المصلحة اذا مابدا منها انحراف(٣). والحكومة لا تتدخل بعد ذلك إلا بدعم قد تعطيه للنشاط الخاص أو ببعض المشروعات العامة تقيمها حتى تعينه على اداء مهامه وهذه اجمالا فى حكم الظروف الاستثنائية. فاذا انتهت تلك الظروف انتهت معها الحاجة الى الدعم أو إلى المشروعات العامة المساعدة.

وتستلزم تنمية انتاج الضرورات الاساسية -[والتى تتمثل بصفة اساسية فى الحبوب] اعداد السياسات الاقتصادية الملائمة لهذا الغرض. فأولا، ينبغى اعادة النظر فى السياسة الاقتصادية الكلية Macro Economic Policy وذلك بهدف اعطاء مزيد من الاهتمام للزراعة بصفة عامة وتنمية الناتج من الضرورات الغذائية بصفة خاصة. فيلاحظ أن السياسات الاقتصادية الكلية فى عديد من البلدان النامية الاسلامية [وكذلك فى البلدان النامية عموما] اتجهت منذ الستينات نحو تشجيع الصناعة بشكل جارف. فوضعت الحكومات المختلفة برامج أو خططا أقتصادية طموحة جدا للتصنيع، وعملت على تعبئة اكبر قدر من المدخرات المحلية لتمويل الصناعات الجديدة كما اقترضت من العالم الخارجى لسد فجوة الموارد. وقامت بتصميم السياسات النقدية والمصرفية والمالية وسياسات التوظف والأجور على الوجه الذى يخدم أهداف التوسع الصناعى. ولقد ترتب على هذه السياسة الكلية -دون مبرر- أهمال الزراعة نسبيا(٤). ونقول بلا مبرر لأن بعض الصناعات الحديثة التى اقيمت لم تتمتع بأية ميزات نسبية ولم تحقق نجاحا فى السوق الداخلى أو فى السوق الخارجى فى الفترة القصيرة أو فى الفترة الطويلة. هذا بينما ان تنمية بعض الأنشطة الزراعية -خاصة فى مجال الغذاء كانت لها مبررات اقتصادية واسلامية قوية سواء من جهة قدرتها على اشباع جانب من الطلب المحلى أو توفير نسبة من موارد النقد الاجنبى. وانعكس الإهمال النسبى للنشاط الزراعى فى انخفاض

معدلات نمو الناتج الزراعى عموماً وانخفاض معدلات نمو الناتج من السلع الزراعية الغذائية خصوصا . ومع سيادة معدل مرتفع لنمو السكان فى البلدان الإسلامية فى نفس الفترة أدت الظروف المذكورة اجمالاً إلى فائض طلب متزايد فى السلع الزراعية الغذائية وارتفاع مضطرد فى أسعارها . ولقد أعطت هذه المؤشرات فرصة كبيرة للمالتسيين الجدد ولأصحاب النظرات السكانية التشاؤمية وأصحاب الأهواء السياسية أن يؤكدوا أخطار النمو السكانى ويزداد نعيقهم بضرورة الحد من النسل أو تنظيم الأسرة . كل هذا بينما أن حقيقة المشكلة يرجع إلى فشل الحكومات فى رسم السياسات الاقتصادية الملائمة لتنمية الإنتاج القومى فى مجال الزراعة والغذاء ، أو حتى فى مجال الصناعة الحديثة التى انصب عليها جل الاهتمام . ثانيا ؛ تسببت سياسة الأسعار الرسمية المنخفضة للحبوب التى سادت فى عديد من الدول الإسلامية حتى الثمانينات فى انكماش الإنتاج المحلى منها بشكل هائل . ولقد قيل أن الغرض من فرض الأسعار المنخفضة كان مساعدة فئة محدودى الدخل ولكن الآثار المترتبة عمليا على هذه السياسة أكدت أن هذه الفئة قد أضيرت منها بشكل مباشر وغير مباشر . والتسعير مرفوض أصلاً بنص حديث الرسول ﷺ ، ثم أجازه الفقهاء إذا كان يؤدى إلى تحقيق مصلحة للناس فى ظروف معينة (٥) . وحيث أن ماترتب على سياسة التسعير هو عزوف المنتجين المحليين عند انتاج الضرورات الأساسية وتضاعف الواردات منها بشكل خطير ومن ثم ارتفاع تكلفتها الاجمالية على الاقتصاد فإن هذه السياسة كانت مرفوضة بكل المقاييس الشرعية والاقتصادية . وقد ترتب على انهاء هذه السياسة فى التسعينات فى عدد من الدول الإسلامية منها مصر إلى تحسن أحوال الإنتاج الغذائى، خاصة من القمح والحبوب الأخرى . ومن المنظور الإسلامى يمكن للدعم المباشر عن طريق الزكاة أو الصدقات مساعدة الفقراء والمساكين مباشرة فى الحصول على جميع احتياجاتهم من الحبوب . ثالثا ؛ بذكر السياسة الاقتصادية الملائمة لإنتاج السلع الزراعية الغذائية عموماً والحبوب خصوصاً يجب اثارة موضوع احياء الأرض الموات فى الدول الإسلامية المعاصرة . ذلك لأن مساحات شاسعة من الأراضى البور المشاع فى كثير من هذه الدول تقبع معطلة بلا استغلال وليس لأحد الحق فى تملكها إلا بالرجوع إلى الأجهزة الرسمية ودفع ثمنها أولا . وقد يمر الفرد فى كثير من المشاكل مع الأجهزة الرسمية حتى يتملك قطعة أرض فى الصحراء ماتزال فى حاجة إلى جهود مضنية ونفقة مرتفعة حتى تستصلح . لماذا ؟ والرسول صلوات الله عليه وسلامه يقول : «من أحيا أرضا مواتا فهى له» لماذا لانحيى العمل بالشريعة الغراء فنتخلص من البيروقراطية فى تملك الأراضى ونشجع الأفراد على استصلاح مايمكن استصلاحه بدافع التملك (٦) . وقد يجابه فى بعض الدول الإسلامية نفوذ عائلات كبيرة تستولى على مساحات شاسعة من الأراضى لاتستصلحها ولاتترك لغيرها استصلاحها . وفى الحديث عن الرسول ﷺ : «من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه» . رابعا ؛ بالإضافة إلى ماسبق فإن على الحكومة فى الدول الإسلامية أن تواجه الأفراد وتمدهم بالمساعدات الفنيـة وتشجعهم

بكافة الوسائل حتى يتم أنجاز هدف الاكتفاء الذاتى من الضرورات الغذائية الاساسية، ولقد ساعدت التقنيات الحديثة على تطور عمليات التهجين وانتقاء السلالات الحيوانية والبذور التى تعطى انتاجية أعلى فى المتوسط. وقد انتقل قليل من التقنيات الحديثة إلى البلدان النامية الاسلامية مع برامج المساعدات الفنية الاجنبية، وبقى معظم هذه التقنيات مجهولا يحتاج الى جهود خاصة لإدخاله. وفى رأينا ان الحكومات وحدها تستطيع ان تقوم بمعظم هذه الجهود فى المراحل الأولى للتنمية وذلك بالمقارنة بأية مؤسسة خاصة، فالحكومة تستطيع عن طريق وزارة الزراعة وهيئات خاصة للارشاد الزراعى ومن خلال برامج محددة للمساعدات الفنية ان توجه المزارعين الى افضل الطرق لزيادة انتاجيتهم سواء عن طريق مدهم بالبذور والسلالات المنتقاة أو بالاسمدة الكيماوية بأسعار تغطى تكلفتها او بمعاونتهم مجانا فى التوصل إلى التقنية الملائمة لفلاحة الأرض وريها وجمع المحاصيل. وليس من الضرورى أبدا ان تكون التقنية الملائمة هى أحدث ماعرف عن "تقنية" فى العالم الغربى المتقدم. فلقد ثبت ان التقنيات الزراعية الحديثة التى اعتمدت على درجة عالية من الميكنة مكلفة جدا للبلدان النامية بسبب تكلفة الاستيراد وتكلفة البترول اللازم لتشغيلها. وحينما تنجح حكومات البلدان الاسلامية فى القيام بمثل هذه البرامج للارشاد الزراعى وتسيير المساعدات الفنية اعتمادا على خبرائها وما تنتجه معاهد الابحاث التابعة لها تكون قد حققت الكثير: المقدرة الذاتية على التطور التقنى فى مجال الأنتاج الزراعى عموما وتنمية الانتاج من السلع الزراعية الغذائية خصوصا، خامسا: لابد من التأكيد على ان انتاج واستمرار تدفق الغذاء الاساسى الضرورى للحياه ينبغى ان يعتمد فى المجتمع الأسلامى اعتمادا كاملا على موارده الذاتية الداخلية لاغير. ذلك لأن استيراد بعض "مستلزمات الانتاج" من الخارج قد يتعرض لخطر الانقطاع لسبب أو لآخر ولايمكن تعريض حياة المسلمين للخطر. ويمكن القول بأنه لا يمكن تحمل المخاطرة فى مجال حفظ النفس لذلك يلزم مثلا الأهتمام بصناعة الاسمدة المحلية وصناعات الصيانة للادوات والماكينات الزراعية. سادسا: يلزم التأكيد أيضا على ضرورة حماية النشاط الانتاجى المحلى من الضرورات الاساسية حماية تامة من خطر المنافسة الاجنبية، وكذلك من خطر المعونات الاجنبية[٧]. وقد ثبت ان هذه الاخيرة لها خطر على الانتاج المحلى يفوق ضرر الواردات. وخلاصة القول ان الاكتفاء الذاتى "ضرورة اسلامية" فى مجال الغذاء الاساسى الذى لا تتم الحياه بدونه مثل القمح أو الشعير وما يصنع من خبز من هذا أو ذاك. ومثل هذا الأكتفاء الذاتى قد تكون له تكلفة فرصة مرتفعة high-opportunity-Cost إذا نظرنا للأمر من

جهة الاستخدام الامثل للموارد. ولكن حتى فى مثل هذه الظروف فإن الواجب الشرعى فى عدم المخاطرة بحياة الافراد يحتم التضحية بقدر من الاستخدام الأمثل للموارد. وعلى أية حال سوف تتوقف مثل هذه التضحية على مدى التباعد عن الوضع الامثل وكذلك على مدى وجود موارد غير مستغلة على الاطلاق داخل المجتمع وأحتمالات استخدامها.

٢- سد الفجوة الغذائية عن طريق الاستيراد أعتمادا على الموارد الذاتية المستمدة من نشاط التصدير، فى ظل ظروف التنمية بمفهومها الاسلامى.

لم نجد فى الشريعة الاسلامية اى قاعدة تعارض استيراد الغذاء الحاجى أو الكمالى للوطن الاسلامى من الخارج. بل أن فى القرآن الكريم ادلة قوية على أن الأمن الغذائى لم يكن بعيدا عن الاستيراد. ولكنه ليس الاستيراد الممول عن طريق القروض الاجنبية كما هو وضع الدول الاسلامية الآن. فليس هناك فى التاريخ الاقتصادى إلى القرن الميلادى الماضى مايدل على ان دولا عاشت لسنوات متتالية تستورد غذائها وآلاتها من الخارج ولا تدفع فى ذلك نقدا وانما ترتضى زيادة مديونيتها لمن يبيع لها مقابل دفع فوائد ربوية تتزايد كلما تزايدت المديونية وطالت فترة عدم السداد.

يقول الله عز وجل: "واضرب لهم مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدًا من كل مكان فكفرت بانعم الله فاذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون" [١١٢- النحل] فبين الله عز وجل ان الامن والطمأنينه كان متوفرا مع ان الرزق- وفيه الغذاء- كان يأتى من كل مكان. ولم يتبدل هذا الأمن إلى خوف الا بسبب كفران نعم الله. وكذلك قوله تعالى "أو لم نمكن لهم حرمًا آمنا يجبى إليه ثمرات كل شئ رزقا من لدنا" [٥٧- القصص] وقوله بسم الله الرحمن الرحيم"لايلاف قريش ايلافهم رحلة الشتاء والصيف. فليعبدوا رب هذا البيت الذى اطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" [سورة قريش] فبين سبحانه وتعالى أن طعامهم كان يأتيهم من تجارتهم الخارجية صيفا وشتاء وانه هو الذى آمنهم من خوف الجوع ومن خوف الطريق اثناء السفر للتجارة. ولعله من الواضح ان الخوف لا ينشأ عن الاستيراد أو جلب الطعام من الخارج بل أنه ينشأ عن كفران نعم الله عز وجل. وأن الأمن أو الطمأنينة فى الرزق نعمة من نعم الله عز وجل.

وحيث الأمر كذلك فليس لدينا أى اعتراض من المنظور الاسلامى على سد الفجوة الغذائية فى اى دولة اسلامية عن طريق الاستيراد طالما ان هذا الاسلوب يعتمد على موارد النقد الأجنبى التى تتولد من عملية تنمية الصادرات ويحقق المصلحة العامة

للمسلمين. علينا الآن ان نعرف "الفجوة الغذائية" وكيف تسد عن طريق الموارد الذاتية المستمدة من نشاط التصدير فى ظل ظروف التنمية بمنظورها الاسلامى.

أولا: المقصود بالفجوة الغذائية عموما الفرق بين اجمالى الحاجات الغذائية والانتاج المحلى من الغذاء فى فترة معينة من الزمن. ومن المنظور الاسلامى فإن الحاجات الغذائية اما ضرورات اساسية أو حاجيات أو كماليات. وقد بينا فيما سبق لزوم تغطية الضرورات الأساسية عن طريق الانتاج المحلى. واذا تبقى الفجوة الغذائية ممثلة فى الحاجيات أو الكماليات الغذائية. أما الحاجيات الغذائية فهى كماليات وأنواع الطعام أو الشراب التى ترتفع بمستوى التغذية فوق الحد الأدنى الضرورى لحفظ النفس ولكنها لا تصل بهذا المستوى إلى مايمكن أعتباره كماليا أو ترفيهيا فالحاجيات الغذائية تتمثل فى مستوى الكفاية من سلع مثل اللبن والسمن وزيت الطعام والخل والسكر وأنواع الخضروات والفواكه العادية أو الموسمية والحد الأدنى المطلوب لكل فرد من البروتينات الحيوانية [لحم أو بيض أو سمك].

وبالنسبة للكماليات الغذائية فإنها كميات وأنواع الطعام التى ترتفع فوق مستوى الكفاية أو التى تعنى درجة أو أخرى من الرفه.والرفه فى اللغه يعنى السعة فى العيش وهى حالة يمكن الاستغناء عنها دون مشقة أو حرج مالم تكن النفس قد أعتادت عليها. اما من أعتاد على الكماليات فتصبح بعد فترة فى حكم الحاجيات بالنسبة له فلا يستطيع التخلى عنها الا بصعوبة. وهكذا يمكن ان يكون المجتمع اذا اعتاد استهلاك الكماليات.

بعد ان عرفنا المقصود بالفجوة الغذائية علينا أن نتبين أن حجمها فى الواقع العملى سيتأثر بعاملين أساسيين:

١- مايتم انتاجه محليا من الحاجيات أو الكماليات الغذائية ونستطيع أن نقول انه كلما كان ازداد الانتاج المحلى من السلع الغذائية الحاجية أو الكمالية كلما انكمش حجم الفجوة الغذائية والعكس صحيح.

٢- مايتم ترشيده من الحاجيات أو الكماليات، والأخيرة بصفة خاصة بسبب احياء السلوكيات أو العادات الاسلامية فى مجال الطعام والشراب على المستوى الكلى. وسوف نناقش هذا بشئ من التفصيل فيما بعد. وعموما يمكن القول أنه كلما شاعت القيم السلوكية والعادات الاسلامية فى مجال الطعام والشراب كلما قل حجم الفجوة الغذائية.

ثانيا: كيف تسد الفجوة الغذائية عن طريق الموارد الذاتية المستمدة من نشاط التصدير فى ظل ظروف التنمية بمفهومها الاسلامى؟ لقد سبق لنا مناقشة اسلوب

توجيه الموارد الاقتصادية إلى أفضل الاستخدامات الممكنة ، تلك الاستخدامات التى تحقق أعلى معدل ممكن لنمو الناتج الكلى وأعلى معدل ممكن لنمو الصادرات . وهذا هو الأسلوب المقترح هنا ولكن من خلال المفهوم الإسلامى للتنمية والذى يتطلب أولا توجيه مايلزم من موارد لإنتاج الضرورات الأساسية ، سواء أكانت هذه فى مجال الغذاء أو غير ذلك .

ان توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة نحو أفضل الاستخدامات الممكنة سوف يتضمن تلقائيا انتاج السلع التى تتمتع بميزات نسبياً ويمكن تنمية صادراتها فى الأسواق الخارجية دون دعم من الدول . وكلما أمكن تنفيذ هذه السياسة بنجاح كلما أمكن للبلد زيادة مكتسبات النقد الأجنبى من الصادرات وكلما أمكن استيراد السلع التى لاتنتج بالداخل اعتماداً على الموارد الذاتية ، أى بدون أى قروض أو تسهيلات ائتمانية من الخارج .

ولاشك أن هناك صعوبات عملية تواجهها هذه السياسة فى الدول النامية . وبعض هذه الصعوبات « داخلى » محض ويتمثل فى العوائق النقدية والهيكلية والعوائق القانونية والاجتماعية أمام تحركات الموارد الاقتصادية نحو أفضل الاستخدامات الممكنة ومن ثم التخصص فى إنتاج السلع التى تتمتع بمزايا نسبية . ولكن البعض الآخر من الصعوبات « خارجى » ويتمثل فى صعوبة تنمية الأسواق الخارجية لمنتجات الدول النامية حتى بغرض تمتعها بمزايا نسبية وذلك بسبب السياسات الحمائية من قبل الدول الأخرى والممارسات الاحتكارية لبعض الشركات العملاقة فى التجارة الدولية بالإضافة إلى القوة النسبية للمراكز الاقتصادية المتقدمة . ولقد وصل الأمر بالبعض فى الستينات والسبعينات من القرن العشرين إلى حد القول بعدم امكانية الاعتماد على أسلوب تنمية الصادرات فى الدول النامية ومن ثم ضرورة اتباع أسلوب الاعتماد على الذات أو مايسمى باستراتيجية التوجه إلى الداخل Inward - Looking - Strategy . ومع التسليم بقدر من الصحة فى هذه المناقشات إلا أنه كان هناك أيضاً قدر من المبالغات فيها . فلا شك أن السياسات الحمائية التى انتشرت على المستوى الدولى فى خلال معظم سنوات النصف الثانى من القرن العشرين قد أفادت بعض الدول فى تنمية نشاطها الصناعى الحديث ولكنها أضرتها من ناحية أخرى . ولاشك أن نمو التجارة الدولية يتباطىء فى ظل الحماية وكان هذا فى حد ذاته سبباً إلى عدم قيام التجارة الدولية بدور فاعل فى تحقيق النمو أو دفع التنمية بمعدلات مرتفعة . لقد تبين من التجربة أهمية أسلوب تنمية الصادرات وأنه يمكن أن يحقق أهدافا لاغنى عنها فى ظل الاعتماد المتبادل Mutual - Interdependence بين بلدان العالم . ومع ذلك فإن علينا التأكيد بعدم خضوع السوق العالمية للمراكز الاقتصادية المتقدمة والممارسات الاحتكارية الدولية حيث أن هذه تقف عائقاً أمام تنمية انتاج وصادرات البلدان النامية . فلا شك أن

السوق الدولية كانت تعانى من الممارسات الاحتكارية فى بعض أنواع التجارة السلعية مثل البترول أو الحبوب . ولكن المشاهدات تدل أيضاً على أن التقدم التقنى المتحقق بمعدلات مرتفعة فى المراكز الاقتصادية المتقدمة يفتح أبواباً جديدة للمنافسة بصفة مستمرة فى الأسواق الدولية ولا يسمح حتى للشركات العملاقة بالاحتفاظ بمراكزها فى هذه الأسواق دون عناء . كذلك أيضاً فإن الاتفاق على تحرير التجارة عالميا ووضع بنود خاصة بمحاربة الاغراق فى اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO ـ ١٩٩٤ ـ لها أهميتها فى محاربة الاحتكارات العالمية . وعلى الدول الإسلامية أن تقود الدول النامية فى التأكيد على تنفيذ الاجراءات الخاصة بمحاربة الاغراق على المستوى العالمى .

من جهة أخرى فإن البلدان النامية فى تجاربها الحديثة لتنمية صادراتها قد وقعت فى أخطاء اقتصادية جسيمة . وليس من المنطق السليم إذاً أن نتغاضى عن هذه الأخطاء ونعزى عدم قدرة البلدان النامية على تنمية أسواقها الخارجية فقط إلى الممارسات الاحتكارية فى السوق الدولية ووجود المراكز الاقتصادية المتقدمة أو السياسات الحمائية من قبل الدول الأخرى . لقد كشفت الدراسات الاقتصادية الحديثة عن أن العديد من السلع الصناعية الجديدة التى اهتمت البلدان النامية بانتاجها فى الحقبات الماضية لايتمتع بأى مزايا نسبية فى التجارة الدولية . بل أن الكثير من هذه السلع كان ينتج بتكلفة مرتفعة نسبيا فيحتاج بالتالى إلى دعم اقتصادى مما ألقى أعباء على اقتصاديات البلدان النامية . ويرجع هذا فى المقام الأول إلى عدم القدرة على اكتشاف الأنشطة الإنتاجية التى تتمتع بالمزايا النسبية ، أو عدم القدرة على توجيه الموارد الاقتصادية إليها فى ظل العوائق النقدية [التضخم والسياسات السعرية غير الملائمة] والعوائق الهيكلية والقانونية والاجتماعية التى تتسبب بشكل مباشر وغير مباشر فى جهود حركة عناصر العمل ورأس المال أو بقاء الأراضى فى استخداماتها التقليدية .

كذلك كشفت الدراسات الاقتصادية أن البلدان النامية تحاول دائماً تنمية صادراتها فى أسواق البلدان المتقدمة اقتصادياً بالذات فتواجه فى ذلك صعوبات جمة تصل إلى حد الاستحالة أحيانا . أما لماذا تفعل هذا ؟ فربما كان أثراً ممتداً لحركة العلاقات الاقتصادية الاستعمارية فى فترة مضت ، أو ربما كان مظهراً من مظاهر التبعية الاقتصادية حتى فى ظل الاستقلال السياسى . ولذلك نجد أحد مشاهير الاقتصاديين الغربيين الذين اهتموا بقضية الدول النامية وقام بتحليل أثر المراكز الاقتصادية المتقدمة على التجارة الخارجية [جونار ميردال] يقول أن أفضل سبيل لتنمية صادرات البلدان النامية ربما يتحقق من خلال مبادلاتها مع بعضها ويطلق على هذا ـ Second- grade specialization (٨) .

والواقع أن المنظور الإسلامى يعطينا عمقاً أكبر وقاعدة أقوى لأسلوب أفضل

استخدام ممكن للموارد وتنمية الصادرات. فمن جهة نجد ان اسلوب التنمية الاسلامى يعتمد على تنقية السوق أولا من الاحتكارات تماما ويرفض التسعير الذى يؤدى الى تشوهات اقتصادية، ويحث الأفراد على العمل والحركة المستمرة ابتغاء الكسب الحلال واتقان أعمالهم [من باب الامانه وابتغاء الاحسان](٩) ويعطى الدولة فرصة التدخل لتوجيه الأنشطة الاقتصادية نحو الاهداف المثلى دون الاعتداء على حقوق الأفراد انطلاقا من قاعدة الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة فى اطار عقيدة الاستخلاف. وكل هذا وغيره مما يؤدى فى النهاية الى تحقيق أفضل استخدام ممكن للامكانات المادية وغير المادية وانتاج السلع التى يمكن ان يتفوق فيها نسبيا وبالتالى يمكن تنمية صادراتها. وكذلك فإن المنظور الاسلامى يعطينا عمقا اكبر وقاعدة اقوى لاسلوب تنمية الصادرات اذا اخذنا فى الاعتبار فرضية التعاون وضرورة التوجيه نحو تحقيق التكامل الاقتصادى على مستوى مجموعة البلدان الاسلامية، ففى ظل هذا الاطار التعاونى أو التكاملى تصبح تنمية الصادرات بين البلدان الاسلامية [وبالتالى الواردات] ضرورة شرعية وبهذا تتفادى البلدان الكثير من المشاكل التى تحيط بتنمية الصادرات على المستوى الدولى.(١٠)

لقد سبق لنا الاشارة الى أن حجم الفجوة الغذائية التى يتعين اشباعها عن طريق الواردات يقل تبعا لما يمكن انتاجه محليا من سلع غذائية حاجية أو كمالية. وفى ظل اسلوب توجيه الموارد الاقتصادية إلى افضل الاستخدامات الممكنة يكون انتاج بعض السلع الغذائية الحاجية او الكمالية مرغوبا طالما أن هذه تتمتع بميزات نسبية فى السوق الخارجى. وعموما كلما امكن زيادة انتاج السلع الغذائية الحاجية أو الكمالية التى تتمتع بميزات نسبية كلما اصبح البلد فى وضع افضل من حيث: [أ] امكانية تنمية حصيلة الصادرات، ب] امكانية تحقيق درجة أكبر من الأمن الغذائى عن طريق الانتاج المحلى مع عدم اخلال بمبدأ أفضل استخدام ممكن للموارد الاقتصادية، جـ- خفض مدفوعات النقد الاجنبى اللازم لاستيراد الغذاء تبعا لانكماش حجم الفجوة الغذائية. تبقى مسألتان تنبغى الاشارة اليهما بالنسبة لاسلوب استيراد الغذاء:

أ- أن ظروف التنمية فى المرحلة الاولى قد تستلزم توجيه معظم موارد النقد الأجنبى المحققة من الصادرات [أو جانب كبير من هذه الموارد] الى استيراد الات ومعدات ومستلزمات انتاج عى اساس ان هذه من الضرورات اللازمة لبناء قاعدة انتاجية للبلد ومن ثم فإن لها الاولوية على ماعداها من سلع. فى هذه الظروف سوف يتحتم تخفيض ميزانية النقد الأجنبى المتاح لاستيراد الغذاء وربما تنكمش هذه جدا. ولا ينبغى ابدا فى مثل هذه الظروف الالتجاء الى القروض الأجنبية لاستيراد الغذاء الحاجى

او الكمالى، كما لا ينبغى أن يقال أن الأمن الغذائى لم يتحقق. فالقيم السلوكية الاسلامية فى مجال الطعام والشراب تحبذ التقشف أكثر مما تهتم بالتوسع أو الرفه. ولا شك أن مفهوم الامن الغذائى يجب أن يرتبط بقيم المجتمع فهو ليس بمفهوم اقتصادى بحت ولا هو بمفهوم مطلق. لذلك فمن المتصور امكانية التخلى عن الكماليات الغذائية فى المرحلة الأولى للتنمية دون أخلال بمفهوم الأمن الغذائى فى الاطار الاسلامى.

ب- حيث أن هناك صعوبات عملية محتملة يواجهها اسلوب تنمية الصادرات فى الدول النامية فى البداية فإن اسلوب سد الفجوة الغذائية عن طريق الاستيراد أعتمادا على الموارد الذاتية من النقد الاجنى سوف يواجه ايضا اختناقات. وحيث أن هذه الصعوبات سوف تظهر بشكل خاص فى بداية اتباع هذا الاسلوب فإن الأمر يستلزم وضع استراتيجية "مرحلية" لمواجهة هذه الظروف ومثل هذه الاستراتيجية سوف تتمثل فى نقطتين هما:

أولا- الترشيد فى استيراد الكماليات إلى اقصى حد،

ثانيا- أنتاج بعض الحاجيات الغذائية محليا حتى بفرض امكانية انتاج سلعا اخرى بديلة تسهم فى تنمية الدخل القومى بمعدلات اكبر وذلك حتى تمر الصعوبات المرحلية.

٣- تكوين مخزون احتياطى من الغذاء. يقصد بالمخزون الاحتياطى الاستراتيجى مايلزم خزنه من الغذاء سواء المنتج محليا أو المستورد لتفادى آثار المتغيرات العشوائية التى تهدد الأمن الغذائى.

اولا- بالنسبة للغذاء المنتج محليا.

ان انتاج الضرورات الغذائية محليا لا يكفى لتحقيق الأمن الغذائى فى حالة حدوث نقص حاد فى المحاصيل الزراعية بسبب تغيرات مناخية حادة أو جفاف المياه أو الآفات الزراعية ...الخ. لذلك يلزم تحقيق الأمن الغذائى تكوين مخزون احتياطى من هذه الضرورات الغذائية فى الاوقات العادية مع الاهتمام به بشكل خاص فى حالة "توقع" اية ازمات غذائية على المستوى المحلى او على مستوى المجتمعات الاسلامية الأخرى.

وفى قصة النبى يوسف عليه السلام كما وردت فى القرآن تفصيلا، مايكفى لهدايتنا الى ضرورة الأحتفاظ بمخزون أحتياطى وادارته بكفاءة تامة عند توقع الازمات. قال "تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه فى سنبله الا قليلا مما تأكلون. ثم يأتى من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ماقدتم لهن الا قليلا مما تحصنون [٤٧، ٤٨ يوسف] وقال على لسان يوسف عليه السلام فى شأن استعداده وكفائته لأدارة المخزون

"أجعلنى على خزائن الأرض انى حفيظ عليم" [٥٥- يوسف] ولكن حيث لا يمكن توقع الأزمات الغذائية والاستعداد لها قبل وقوعها على النمط الذى وقع فى زمن النبى يوسف عليه السلام الا استثناء فإنه يلزم التدبير باستخدام "العقل" لاجل عدم تعريض حياة الناس للمخاطرة. ومن ثم يصبح تكوين مخزون احتياطى من الغذاء الضرورى لحياة الناس الذى يتم انتاجه محليا أمرا واجبا من الناحية الشرعية وتصبح ادارته بكفاءة. أى بأقل التكاليف الممكنة- مسألة لا غنى عنها. وبصفة عامة فإن سياسة المخزون الاحتياطى من السلع الزراعية أو غيرها اصبحت معروفة الآن على مستوى العالم كله. كما أصبحت ادارة مثل هذا المخزون الاحتياطى مسألة محكومة ببعض القواعد العلمية لآجل تقليل التكلفة الى ادنى حد ممكن. بل وان تحقيق مكاسب اقتصادية من وراء المخزون السلعى فى شكل استقرار الاسعار أو الدخول اصبح ايضا امرا معروفا له قواعده العلمية. وبالاضافة الى هذا فان الاسلام يتطلب تحرى العدالة فى توزيع المخزون عند وقوع الأزمة. ولا شك ان تكوين الاحتياطى من الغذاء الضرورى للحياة لن يفيد فقط المجتمع الواحد أو الدولة الاسلامية الواحدة التى قامت به بل قد تمتد فائدته إلى اى دولة اسلامية أخرى قد تتعرض لنقص حاد فى ناتجها المحلى من هذا الغذاء. وبالطبع فإن مبدأ التعاون بين المسلمين على المستوى الدولى هو الاساس الذى تستند اليه المناقشة هنا، وهو مبدأ مستقر وله اسانيده القوية فى القرآن والحديث.

ثانيا: بالنسبة للغذاء المستورد:

لاشك ان واردات الغذاء يمكن ان تتعرض للانقطاع او الانخفاض فى فترة من الفترات لاسباب متوقعة أو غير متوقعة، سياسية أو اقتصادية أو غير ذلك. ولقد شهد العالم فى اواخر الستينات بوادر ازمة غذائية عالمية أثرت فى اسعار السلع الغذائية وتجارتها فى كل مكان. وكانت هذه الأزمة سببا رئيسيا فى اثارة موضوع الأمن الغذائى على مستوى جميع الدول التى تعتمد على استيراد المواد الغذائية وبداية التفكير فى الأكتفاء الذاتى الغذائى. كذلك فقد استخدم سلاح الغذاء فى السياسة الدولية مما أعطى الدول ذات الفوائض الغذائية مركزا مميزا فوق الدول المستوردة للغذاء. ولقد جاء فى تصريح للرئيس الامريكى السابق جيرالد فورد قوله "من الآن فصاعدا لم تعد هناك حاجة للولايات المتحدة بحاملات الطائرات ورجال البحرية من اجل تهدئة عالم ثالث كثير الحركة، فالترسانة الامريكية تضم الآن سلاحا طيعا رهيبا وذا فاعلية خاصة هو الغذاء" *(١١).

وقد ينقطع الاستيراد لأسباب أخرى مثل الحروب وانقطاع سبل المواصلات أو غير ذلك.

ومسألة الأستغناء عن واردات الغذاء غير واردة ولم تتحقق فى اى دولة حتى فى الدول التى تزعمت او تزعم رجال الاقتصاد فيها قضية الأكتفاء الغذائى الذاتى. والأمر الاقرب الى المنطق هو الاحتفاظ بمخزون احتياطى استراتيجى من الغذاء يقى المجتمع خطورة الازمات الغذائية الى تترتب على عوامل عشوائية غير متوقعة أو تترتب على عوامل يمكن توقعها أو التنبؤ باثارها الى حد بعيد. والمخزون الاحتياطى من الغذاء المستورد له تكلفة معينة بالنقد الأجنبى بالاضافة الى تكلفة بالنقد الوطنى يمكن حسابها، ومع ادارته بكفاءة تنخفض هذه التكاليف الى حدها الادنى. ويمكن ان ينظم المخزون الاحتياطى بما يكفى استهلاك شهر واحد من الغذاء على ان يزيد فى بعض الفترات تحسبا لازمات سياسية حادة قد تؤدى الى مواجهات حربية أو حصار اقتصادى. ومن وجهة النظر الاسلامية يصبح الاحتفاظ بمثل هذا المخزون هدفا استراتيجيا يقترن بهدف الأمن الخارجى ولا يمكن التفريط فيه أو التقليل من شأنه. ولكن من جهة أخرى تنبغى التفرقة بين الحاجيات والكماليات الغذائية المستوردة. فحيث ان سياسة المخزون ترتبط بالازمات الطارئة فانه يمكن التخلى عن الكماليات تماما فى هذه الحالة. وعلى ذلك يتم التركيز على تكوين مخزون استراتيجى من الحاجيات. وقد يقال ان الازمات قد تمتد الى أكثر من شهر او شهرين وليس لدينا سوى رد واحد هو أن الازمات تستدعى صبرا وتحملا خاصا، وان الانتاج المحلى والمخزون الاحتياطى من الضرورات الغذائية الاساسية يصبح الركيزة الاساسية فى مواجهة الضغوط الناشئة عن انقطاع الواردات الغذائية من الحاجيات والكماليات فى مثل هذه الظروف فى الفترة القصيرة. اما اذا امتدت الازمات أو الحروب لأكثر من عام [الفترة الطويلة] فلا بد من مواجهتها بالانتاج المحلى. وبالطبع فان الانتاج المحلى سوف يتدرج فى سلم التفضيل الغذائى من الحاجيات الغذائية الاقرب الى الضرورات إلى الحاجيات الأقرب إلى الكماليات، وسوف يتم فى اطار الواقع الذى تمليه الظروف الجديدة.

٤- التكامل مع الدول الاسلامية فى مجالات انتاج وتصدير واستيراد الغذاء.

اصبح التكامل الاقتصادى هدفا من أهداف الدول النامية التى تنسجم مصالحها الاقتصادية وتتقارب معا جغرافيا، واجتماعيا وثقافيا وسياسيا. والتكامل الاقتصادى الاسلامى هدف من الأهداف التى ينادى بها المعاصرون من رجال الاقتصاد الاسلامى، ليس فقط لأهميته من الناحية الاقتصادية فى مواجهة التكتلات الدولية وفى المزايا الناجمة عنه بالنسبة للتنمية بل ايضا واساسا لأنه جزء لا يتجزأ من هدف الوحدة الاسلامية الكبرى. وبالرغم من أهمية هدف التكامل الاقتصادى الاسلامى الا ان تحقيقه يواجه

مصاعب جمة فى ظل الظروف المعاصرة، ومن ثم تتضح الحاجة الماسة إلى استراتيجية عملية طويلة المدى حتى يصبح التكامل الاقتصادى الاسلامى أمر واقعيا. وفى اعمال سابقة لى،(١٢) بينت وجهة نظرى بالنسبة لمراحل التكامل الاقتصادى فى ظل الظروف المعاصرة واقترحت ان تتم تصفية التبعية الاقتصادية تجاه الكتلة المتقدمة اقتصاديا وبناء دعائم الاستقلال الاقتصادى فى البداية على ان يلى ذلك تقوية اواصر التعاون الاقتصادى فى جميع المجالات، ويأتى فى النهاية اتخاذ جميع مايلزم من خطوات نحو التكامل الكلى أو الوحدة الاقتصادية الكاملة. وتبعا لهذا المنهج يصبح من ضمن الخطوات الأولى فى المسيرة نحو التكامل بناء وتقوية الانشطة الاقتصادية التى تنتج الضرورات الاساسية، لأن هذه الانشطة هى الدعامة الاساسية للاستقلال الاقتصادى ومثال ذلك الأنشطة الاقتصادية التى تنتج الضرورات الغذائية والملابس الشعبية والاسلحة الدفاعية ...الخ. اما فى مرحلة تقوية التعاون فيصبح من الضرورى فى رأينا تشجيع حركة العمل ورأس المال بين البلدان الاسلامية لأجل تنمية الانشطة الاقتصادية التى تخدم هذه البلدان "كمجموعة". وفى هذه المرحلة يمكن تصور قيام استثمارات مشتركة [تمويل مشترك] فى مجال انتاج الغذاء فى اى بلد اسلامى يمتلك الاراضى الزراعية الخصبة على ان يتم جلب العمل الزراعى من اى بلد اسلامى يتوافر لديه هذا العنصر نسبيا. ثم تتم حلقة التكامل بالتنسيق بين انواع الانتاج الغذائى فى البلدان الاسلامية المختلفة وفقا للمزايا النسبية واعطاء معاملة جمركية تفضيلية لهذه المنتجات داخلها. والحقيقة أن مايعجز بلد واحد عن القيام به سوف يصبح امرا واقعيا لمجموعة البلدان فى الاطار المذكور. والمزايا التى يعجز بلد واحد عن تحقيقها سوف يتحقق اكثر منها بكثير لمجموعة البلدان معا من حيث أنها مزايا التخصص وتقسيم العمل. لقد لاحظنا فى المقارنة بين اسلوب الاكتفاء الذاتى واسلوب التنمية بأعلى معدلات ممكنة مع استيراد الحاجات الغذائية، أن الأول يوفر ضمانات غذائية أكبر على المدى القصير ولكن معدلات نمو اصغر للناتج الكلى على المدى الطويل، وذلك على عكس الاسلوب الثانى. والواقع ان التكامل بين البلدان الاسلامية يجمع بين مزايا الاسلوبين بمعنى امكانية الأكتفاء الذاتى للمجموعة باكملها مع استمرار التخصص وتقسيم العمل وفقا للكفاءات النسبية بين بلدان المجموعة. وهكذا فان التكامل الاقتصادى سوف يحقق ضمانات اكبر للامن الغذائى للمجموعة فى نفس الوقت الذى يسمح باستمرار عملية التنمية بأعلى معدلات ممكنة داخل كل بلد من بلدان المجموعة وهذا افضل وضع متصور.

وتبقى التفاصيل الخاصة بصيغ التمويل والاستثمار المشترك وتحرير عنصر العمل

من قيوده على المستوى الاسلامى الدولى ودرجة المعاملة الجمركية التفضيلية للمنتجات الغذائية التى يمكن أن تصدرها بلدان اسلامية لبلدان اسلامية اخرى، تبقى هذه التفاصيل خاضعة للاتفاق، والمسلمون عند شروطهم، ويلاحظ أن التكامل الاقتصادى بين البلدان الاسلامية فى العصر الاسلامى الأول كان أمر بديهيا. فقد كان مفهوم "وتعاونوا على البر والتقوى" ومفهوم وحدة الامة الاسلامية واضحا تماما لا يقبل الشك أو الجدل سواء على المستوى الداخلى او الخارجى أو فى الجانب الاقتصادى أو غير الاقتصادى. فجمهور المسلمين كان يعى تماما قوله تعالى "إن هذه أمتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون" وقول رسوله صلى الله عليه وسلم "مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى [متفق عليه]. وتأكيدا لذلك مايروى فى كتب السيرة فى ذكر الاحداث التى كانت فى عام ثمان عشرة من الهجرة وما أصاب الناس فى المدينة المنورة وماحولها من مجاعة شديدة وجدب وقحط. وذلك هو العام الذى سمى بعام الرمادة. يقول الطبرى(١٣) فى هذا العام كتب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه إلى أمراء الانصار "يستغيثهم لأهل المدينة ومن حولها ويستمدهم، فكان أول من قدم عليه ابو عبيدة بن الجراح فى أربعة الاف راحلة من طعام، فولاه قسمتها فيمن حول المدينة". وذكر الطبرى ايضا "وجاء كتاب عمرو بن العاص [والى مصر] جواب كتاب عمر فى الاستغاثة: أن البحر الشامى حفر لمبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم حفيراً، فصب فى بحر العرب، فسده الروم والقبط، فإن أحببت أن يقوم سعر الطعام بالمدينة كسعره بمصر، حفرت له نهرا وبنيت له قناطر. فكتب اليه عمر أن افعل وعجل ذلك، فقال له اهل مصر: خراجك زاج واميرك راض، وان تم هذا انكسر الخراج: فكتب إلى عمر بذلك، وذكر ان فيه انكسار خراج مصر وخرابها. فكتب إليه عمر: اعمل فيه وعجل، أخرب الله مصر فى عمران المدينة وصلاحها، فعالجه عمرو وهو بالقلزم فكان سعر المدينة كسعر مصر ولم يزد ذلك مصر الا رخاء، ولم ير أهل المدينة بعد الرمادة مثلها حتى حبس عنهم البحر مع مقتل عثمان بن عفان رضى الله عنه، فذلوا وتقاصروا وخشعوا. والرواية واضحة فيها ذكر بناء الهجرى المائى الذى يربط بين البحر الاحمر وأرض مصر والبحر الابيض المتوسط فى زمن عمرو بن العاص [محل قناة السويس الحالية على وجه التقريب]. واستخدامه فى نقل الطعام الى المدينة عن طريق البحر الاحمر وان هذا الأمر استدعى سياسة مساواة أسعار الطعام فى مصر باسعار المدينة، وكانت الأخيرة بطبيعتها مرتفعة نسبيا، فاشار بعض أهل مصر إلى

خطورة مثل هذه السياسة على خراجها فلم يأبه امير المؤمنين عمر لذلك. ولكن تنفيذ السياسة السعرية فى مصر بالاضافة إلى حفر المجرى المائى أوجد حلا ناجحا لمشكلة المجاعة الحادة فى المدينة وماحولها وعلى سبيل التأكيد زاد الرخاء فى مصر.

٥ ـ عدالة توزيع الدخل والتكافل الاجتماعى فى اطار الاسلام:

تخضع عملية توزيع الدخل فى جميع البلدان النامية المعاصرة لعوامل عديدة اقتصادية وغير اقتصادية تتسبب فى انحرافها كثيرا عن النمط الامثل للتوزيع أو عن عدالة التوزيع. وحالة البلدان الاسلامية فى هذا الصدد لا تختلف عن حالة معظم البلدان النامية. ولهذا اشار عديد من كتبوا فى التخلف الاقتصادى والتنمية إلى أن أنخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى لا يعبر بدقة ـوأحيانا لا يعبر اطلاقاـ عن الانخفاض الفعلى والفظيع فى مستوى معيشة غالبية السكان داخل البلدان النامية. فالحقيقة أن فى هذه البلدان ـومنها البلدان الاسلامية. نسبة قليلة جدا من السكان تعيش عند مستويات مرتفعة جدا من الرفاهة الاقتصادية لأنها تتمكن من حيازة النسبة الكبرى من الدخل الكلى. وبالتالى فان النسبة الكبرى من السكان تقبع فى مستويات تقل كثيرا عن هذه التى تشير اليها الأحصائيات الخاصة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل.

وهنا تكتشف حقيقة خطيرة وهى ان مستويات الغذاء الفعلية لابد وأن تكون أقل من هذه التى تبينها الاحصائيات الرسمية لمتوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية المعروضة، بعبارة أخرى ان فئة قليلة تتغذى جيدا وقد يفيض عنها الغذاء وفئة كبيرة تعانى من سوء التغذية. وتظل هذه الظروف قائمة طالما ان حالة التخلف قائمة ومستمرة وتوزيع الدخل الكلى مختلا. وإذا فالمشكلة الغذائية فى البلد النامى ليس فقط نتيجة قصور فى انتاج الغذاء محليا أو عدم القدرة على استيراد الغذاء من الخارج وانما هى ايضا مشكلة ناجمة عن نمط غير عادل لتوزيع الدخل الكلى بين السكان.

واذا نظرنا للمشكلة من خلال المفاهيم والسياسات الاقتصادية الوضعية القائمة فلن نجد حلولا ناجحة أو سريعة لسوء توزيع الدخل فى البلدان النامية. ولكن الأمر يختلف من خلال المفهوم الاسلامى للعدالة والسياسة الاقتصادية الاسلامية. والأمل معقود هنا على أحياء فريضة الزكاة بالاضافة الى تنظيم جمع وانفاق الصدقات وأحياء جميع اشكال التكامل الاجتماعى التى يحث عليها الاسلام. وسوف ينعكس اثر هذا كله على حالة التغذية وجميع الاحوال المعيشية الأخرى لعامة السكان. ان الفرق بين نظام الزكاة والنظم الضريبية الوضعية القائمة أن الاول يعطى اهتماما مباشرا وكبيرا بالفقراء والمساكين واصحاب الحاجات الماسة كالغارمين وابناء السبيل[١٤]. اما النظم الضريبية القائمة

فإنها تعطى اهتماما لهذه الفئات فقط من خلال السياسة العامة للدولة وهذه قد لا تعطى احتياجاتهم الاساسية أولوية، أو قد لا تعنى بالوفاء بها كاملة. وفرق كبير بين ان يكون توجه النظام العالى مباشرة وبصورة اساسية لحل مشاكل الفقر ومواجهة الضوائق والحاجات الاقتصادية الشديدة او الملحة فى المجتمع أو أن يكون توجه النظام الى كل هذه المشاكل من خلال مايتقرر فى الموازنة العامة بناء على اولويات الانفاق العام التى تتحدد وتتقلب فى اطار الظروف الاقتصادية والسياسية التى يمر بها البلد.

ولسنا فى معرض مقارنة بين نظام الزكاة والنظم الضريبية الوضعية المطبقة فى الدول الاسلامية ولكن أقل مايقال فى نظام الزكاة أنه سيلقى قبولا اكثر لدى جماهير المسلمين مما يعنى استجابتهم وتعاونهم بدلا مما هو معروف من تهرب ضريبى فى ظل النظم الوضعية، وأنه أكثر مرونة فى التطبيق، مما يعنى امكانية توظيف بعض التكاليف العالية الاضافية على الافراد القادرين ان لم تكفى ايرادات الزكاة لاوجه الانفاق العام التى تقررت لتحقيق المصلحة العامة.

وبالاضافة الى فريضة الزكاة نجد الصدقات الاختيارية لها دور مساعد وهام فى حل مشاكل الغذاء المرتبطة بالفقر والمسكنه ولقد مدح الله سبحانه وتعالى قوم لانهم يطعمون "الطعام على حبه مسكينا ويتيما واسيرا" ابتغاء وجهه الكريم واتقاء لشر يوم القيامه ووعدهم الجنة والنعيم الدائم [الانسان- الاية ٩ ومايليها] وذم أولئك الذين انصرفوا عن اطعام المساكين او الحض على ذلك، ومثال هذا قوله تعالى فى رد اهل النار عن انفسهم يوم القيامه "قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين. وكنا نخوض مع الخائضين. وكنا نكذب بيوم الدين [٤٣- ٤٦ المدثر]. ونفس المعنى فى سورة الحاقة. "ثم الجحيم صلوه. ثم فى سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه. انه كان لا يؤمن بالله العظيم. ولا يحض علّى طعام المسكين" [٣١-٣٤] كذلك فإن أطعام المساكين له الأولوية فى كفارة بعض الذنوب، قوله تعالى: "لايؤاخذكم الله باللغو فى ايمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ماتطعمون اهليكم او كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام" وهكذا بين الحق سبحانه وتعالى أهمية اطعام الطعام على الكساء أو تحرير الرقبة وقدم كل هذا على الصيام. وكذلك فرض على الذين قد يطيقون الصيام فى رمضان مثال الشيوخ المسنين ثم لا يصومون فدية طعام مسكين"، قال تعالى "وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين". فكان عوض العبادة المفروضة فى هذه الحالة أطعام المسكين. وجعل الله عز وجل جانبا من ذكره وشكره على نعمه فى فريضة الحج متمثلا فى الهدى واطعام

البائس الفقير منه، قال تعالى "ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله فى ايام معلومات على مارزقهم من بهيمة الأنعام فكلوا منها واطعموا البائس الفقير [٢٨- الحج] وقال تعالى "والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير فاذكروا اسم الله عليها صواف فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها واطعموا القانع والمعتر كذلك سخرناها لكم لعلكم تشكرون" [٣٦- الحج] وقد أختلفت التفاسير فى معنى القانع والمعتر ولكن الغالب ان القانع هو الذى يقنع اليك ويسألك. والمعتر الذى يعتريك يتضرع ولا يسألك. كذلك جعلت الكفارة فى أمور أخرى فى الحج متمثلة فى الذبح لوجه الله واطعام الفقراء والمساكين ولا يملك المرء وهو يطلع على كل هذا إلا أن يقول ما أكمل هذا الدين الذى ختم الله به الاديان جميعا فى اهتمامه بالفقراء والمساكين وإدخال قضية اطعامهم فى صميم الفرائض والعبادات.

ان التمسك بهذه الأمور هو عين التقوى، قوله تعالى: "لن ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم". وهذه التقوى لاتجلب الرزق للفقراء والمساكين وحدهم بل تجلب مزيدا من الرزق لمن يعطونهم من حيث لا يحتسبون" ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب" [من الآيات ٢، ٣ الطلاق].

ان المشكلة الغذائية القائمة فى البلدان الاسلامية المعاصرة لا يمكن أن تصمد امام هذا الدين القيم اذا عملنا به. فعدالة توزيع الدخل عن طريق الزكاة والصدقات والكفارات وغير ذلك كفيلة باشاعة "الحد الادنى" من الأمن الغذائى فى المجتمع وان مشروع لحوم الاضاحى الذى قام به البنك الاسلامى فى السنوات الأخيرة هو خير اثبات على أمكانية الاستفادة من الموارد الغذائية المتولدة عن الصدقات وممارسة الشعائر على أوسع نطاق ممكن، ليس على المستوى المحلى فحسب بل على المستوى الاسلامى الدولى. وان سير هذا المشروع من نجاح إلى نجاح يثير فكرة اقامة قناة غذائية تمتد من اصحاب الدخول المرتفعة فى البلدان الاسلامية الى الفقراء فى البلدان الاسلامية الأشد فقرا فيتحقق بذلك جانب من عدالة التوزيع على مستوى الامة الاسلامية ويختفى جانب من المشكلة الغذائية التى نعرفها.

والحقيقة أن عدالة التوزيع وما تؤدى اليه من التكافل الاجتماعى فى الاسلام [عن طريق الزكاة او الصدقة] هى السلاح الاول فى مواجهة مشكلة الغذاء فى البلدان الاسلامية ويكفينى هنا حديثان من احاديث الرسول المصطفى عليه الصلاة والسلام. الأول عن على رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أن الله فرض على اغنياء المسلمين فى أموالهم بقدر الذى يسع فقراءهم ولن يجهد الفقراء اذا جاعوا

وعروا الا بما يصنع اغنياؤهم، الا وان الله يحاسبهم حسابا شديدا ويعذبهم عذابا اليما" [رواه الطبرانى فى الاوسط والصغير وقال تفرد به ثابت بن محمد الزاهد. قال الحافظ المنذرى وثابت ثقة صدوق روى عنه البخارى وغيره وبقية رواته لا بأس بهم].

والمعنى فى الحديث واضح ان الفقراء لن يجوعوا أو يعروا الا بمنعم حقوقهم فى أموال الاغنياء. اما الحديث الثانى فهو عن بريدة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما منع قوم الزكاة الا ابتلاهم الله بالسنين "رواه الطبرانى فى الاوسط ورواته ثقات والحاكم والبيهقى فى حديث الا انهما قالا: "ولا منع قوم الزكاة الا حبس الله عنهم القطر" وقال الحاكم صحيح على شرط مسلم. والمراد بالسنين: الجدب والقحط والقطر هو المطر. والمعنى واضح وهو ان منع الزكاة فى حد ذاته لا يصيب فقراء المجتمع فحسب بالجوع والعرى وانما ينتهى اثره [بأمر الله] الى الجميع فلا يسقط المطر ويحدث الجدب والقحط. وكل هذا يصدق قوله عز وجل "ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون [١٩٦- الأعراف] وقوله تعالى "والبلد الطيب يخرج نباته باذن ربه والذى خبث لا يخرج الا نكدا [٥٨- الاعراف] والخبث لا يحدث الا بسبب البعد عن دين الله.

٦- احياء السنن الاسلامية فى استهلاك الغذاء.

يتحدد حجم الفجوة الغذائية كما أسلفنا بالفرق بين الاحتياجات المعتادة من الغذاء ومايمكن انتاجه محليا منه وقد أوضحنا أن هذه الفجوة يمكن ان تسد بمزيد من انتاج الغذاء محليا [اسلوب الاكتفاء الذاتى] او بالاستيراد من الخارج أعتمادا على الموارد الذاتية المتولدة من نشاط الصادرات ولكن المناقشة سوف تجرى الآن بما يفيد أمكانية تقليل حجم الفجوة الغذائية عن طريق ترشيد استهلاك الغذاء باحياء السنن الاسلامية فى هذا المجال وليس بالاساليب الوضعية المعروفة عن طريق الاسعار والضرائب والحصص التموينية ...الخ.

واحياء السنن الاسلامية يستلزم "الدعوة"، وهذه سوف تعتمد على مخاطبة قلوب المسلمين وعقولهم. فاذا اثمرت الدعوة ثمرتها فان نسبة من الاحتياجات الغذائية للمجتمع سوف تنخفض تلقائيا وبالتالى فان المشكلة الغذائية سوف تصبح اقل حدة، وربما تحل فى بعض الظروف تماما، مما يسهم مباشرة فى تحقيق الامن الغذائى.

اما ما يخاطب قلوب المسلمين فهو: التسمية على الطعام والاجتماع على الطعام فكلاهما يقلل من احتياجات الغذاء للفرد بأن يجعل القليل من الطعام يؤتى أثر الكثير

منه. هذه مسائل عقائدية لن يصدقها الا مؤمن. فلقد ورد فى أكثر من حديث لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان التسمية تبعد الشيطان عنه فتجعل للقليل منه بركة فى الجسم مثل الكثير والعكس بالعكس صحيح. ومن هذه الاحاديث ماروى عن عائشة رضى الله عنها قالت: كان النبى صلى الله عليه وسلم يأكل طعامه فى ستة من اصحابه فجاء اعرابى فأكله بلقمتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أما إنه لو سمى لكفاكم" رواه ابو داود والترمذى وقال حديث حسن صحيح وابن ماجه وابن حبان فى صحيحه. وأما الاجتماع على الطعام فان فيه "البركة" وقد وردت عدة أحاديث فى ان الله عز وجل يبارك فى الطعام بالاجتماع عليه والأكل من القصعة الواحدة. من هذه الأحاديث ماروى عن جابر رضى الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول "طعام الواحد يكفى الاثنين، وطعام الاثنين يكفى الاربعة وطعام الاربعة يكفى الثمانية" رواه مسلم والترمذى وابن ماجه. وكذلك فى حديث وحشى بن حرب بن وحشى بن حرب عن ابيه عن جده رضى الله عنه قال: قالوا يارسول الله، انا نأكل ولا نشبع؟ قال تجتمعون على طعامكم أو تتفرقون؟ قالوا نتفرق، قال اجتمعوا على طعامكم واذكروا اسم الله تعالى يبارك لكم فيه "رواه ابو داود وابن ماجه وابن حبان فى صحيحه.

اما ما يخاطب القلب والعقل معا فهى الاحاديث التى ترهب من الامعان فى الشبع والتوسع فى المآكل والمشارب. ومن هذه الأحاديث مارواه مالك والبخارى ومسلم وابن ماجه وغيرهم عن ابى هريره رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلم يأكل فى معى واحدة والكافر يأكل فى سبعة أمعاء" وفى رواية للبخارى ان رجلا كان يأكل كثيرا فأسلم فكان يأكل اكلا قليلا فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال:"ان المؤمن يأكل فى معى واحد وان الكافر يأكل فى سبعة أمعاء" وعن المقدام ابن معد يكرب رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "مامالا آدمى وعاء شرا من بطن، بحسب ابن آدم اكيلات يقمن صلبه فإن كان لا محالة فثلث لطعامه وثلث لشرابه وثلث لنفسه رواه الترمذى وحسنه وابن ماجه وابن حبان فى صحيحه. وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ان اهل الشبع فى الدنيا هم اهل الجوع غدا فى الآخرة "رواه الطبرانى" باسناد حسن. وهذا المعنى ورد فى احاديث اخرى رويت باسانيد مختلفة وفى حديث اخرجه الامامين البخارى ومسلم "انه ليأتى الرجل العظيم السمين يوم القيامه فلا يزن عند الله جناح بعوضة".

ومن السنن الاسلامية التى حض عليها النبى صلى الله عليه وسلم عدم ترك اى

بقايا للطعام فى الصحفة التى يأكل فيها الانسان ولعق الاصابع وعدم القاء الطعام بحجة أنه سقط على الارض والتى يفهم منها اجمالا عدم التفريط فى القليل جدا من الطعام باهماله والقائه دون استهلاكه والاستفادة منه. وقد روى عن جابر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: اذا وقعت لقمة احدكم فليأخذها، فليمط ماكان بها من اذى، وليأكلها ولا يدعها للشيطان ولا يمسح يده بالمنديل حتى يلعق اصابعه فانه لايدرى فى اى طعامه البركة" [رواه مسلم]. وفى رواية لابن حبان فى صحيحه عن جابر ايضا قال فيها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "فإن الشيطان يرصد الناس- أو الانسان على كل شئ حتى عند مطعمة أو طعامه ولا يرفع الصحفة حتى يلعقها او يلعقها فان اخر الطعام البركة.

وكما سبق فإن احياء هذه السنن فى مجتمعنا لن يتم الا عن طريق الدعوة. وما يخاطب العقل من هذه السنن واضح تمام الوضوح. فالسنن التى تحث على عدم ملئ البطون والاكتفاء بالقليل والترشيد إلى اقصى حد فى الطعام بحيث لا يلقى منه شيئا دون استهلاك تام تؤدى حتما الى تقليل الأحتياجات الغذائية فى المجموع. لو فرضنا مثلا أن الناس اكتفوا بوجبتين غذائيتين فى اليوم بدلا من ثلاثة هذا توفير لثلث الحاجات الغذائية على المستوى الكلى. ونفس الشئ لو فرضنا أن الناس ابقوا على وجبات ثلاث كل يوم ولكن اكفوا بملء ثلثى المعدة بالطعام والشراب بدلا من ملئها بالكامل فان هذا سوف يوفر ثلث الاحتياجات الغذائية. اما ترشيد الطعام الى اقصى حد فانه يعنى ان الفاقد الغذائى الذى يترتب على العادات الاجتماعية والسلوكيات الشائعة سوف يختفى. كم حجم الفاقد الغذائى هذا ... لقد كنت ارى بعينى [كما رأى الكثيرون] الفاقد الغذائى مما ترك الناس دون استهلاك والقى فى المهملات بجوار المطاعم فى البلدان النفطية الاسلامية [خلال سنى الرواج] على الأخص ١٩٧٤-١٩٨٤] مايكفى لأطعام اعداد من الناس ضعف اعداد الذين قدم لهم الطعام اصلا. كذلك لايزال كثير من الناس فى الطبقات المتوسطة ومافوقها فى عديد من البلدان الاسلامية يتركون فاقدا من الطعام فى صحافهم ظنا بأن ترك الصحاف خالية تماما يعتبر نوعا من "الدناءة" وهذه هى العادات السيئة التى تزيد من حدة مشكلة الغذاء فى بلداننا. فيلقى الطعام فى المهملات بينما تبقى اعداد واعداد من الخلق بلا طعام كاف لحياتها. كذلك استشرت فى مجتمعاتنا العادات الغربية فى الطعام فاصبح كل فرد على المائدة يأكل وحدة فى صحفته على المائدة. وصارت الأسرة الواحدة الأب والزوجة والابناء لا يجتمعون الا قليلا على طعام واحد فقلت "البركة" وزادت مصروفات بند

الغذاء بالنسبة للجميع. والأمر الأعجب من كل هذا ان الأمة الاسلامية التى تحتفل بشهر رمضان كل عام، وهو شهر الصوم اى شهر الجوع، يزداد استهلاكها من الطعام والشراب فى هذا الشهر المبارك. والمفروض ان ينخفض استهلاك الطعام فى رمضان بمقدار افطار الصباح ووجبة الغذاء فى منتصف النهار. ولنقل ان وجبة الافطار بعد غروب الشمس سوف تساوى وجبة عشاء كاملة بينما أن وجبة السحور سوى تساوى وجبة افطار الصباح. فى هذه الحالة يصبح من المؤكد أن وجبة كاملة وهى وجبة الغذاء فى منتصف النهار قد نقصت وبالتالى فان المفروض ان ينخفض مقدار استهلاك الطعام والشراب بمقدار الثلث خلال شهر رمضان، اى بمقدار ٣٦/١ أو مايقرب من ٣٪ من استهلاك الغذاء سنويا. هذا بفرض ان سلوك المسلمين يعود بعد رمضان مباشرة كما كان من قبله. اما اذا فرضنا أن العادات الاستهلاكية الغذائية قد تأثرت وان عامة الافراد سوف يحافظون على اثر رمضان كاملا فى بقية الشهور فن الأثر الاجمالى على الاستهلاك الغذائى سوف يكون بمعدل الثلث ٣٣٪، وعلى ذلك يمكن القول ان المفروض هو ان يؤدى صيام رمضان الى توفير حد أدنى ٣٪ من الاستهلاك الغذائى السنوى المعتاد فى الوقت الحاضر داخل البلدان الاسلامية، وانه كلما كان اثر عبادة الصيام فى نفوس المسلمين كبير كلما زاد توفير الغذاء إلى نسبة قد تقترب من ٣٣٪ من الاستهلاك الغذائى السنوى المعتاد فى الوقت الحاضر. ولن يحفز عامة المسلمين على محاولة الجوع فى رمضان والتنازل عن "وجبة" الا مزيد من الايمان، والرجوع الى السنة المطهرة التى تحبذ الجوع على ملئ البطن فى أى يوم وفى اى شهر من السنة. وسوف يصبح حينذاك الاثر هائلا على المشكلة الغذائية التى نعانى منها الآن.

انتهى بحمد الله

دكتور/ عبد الرحمن يسرى أحمد

يلى الحواشى والمراجع والجداول الاحصائية

أسلوب الأمن الغذائى والتنمية فى العالم الإسلامى
الحواشى والمراجع

(١) هذا البحث قائم على بحث سابق لكاتبه بنفس العنوان وكان قد قدم فى ندوة اقتصادية بالأردن عام ١٩٩٠ تحت إشراف البنك الإسلامى للتنمية وبالتعاون مع مؤسسة آل البيت . وقد قام الكاتب بإضافة أشياء وتغيير أشياء أخرى للبحث الأول .

ومن المقالات فى الأمن الغذائى ، الأستاذ ادريس الجزائرى « العجز الغذائى فى العالم الإسلامى» ، ملتقى الفكر الإسلامى الرابع والعشرون ـ وزارة الشئون الدينية ، الجزائر ٢٨ نوفمبر ـ ٢ ديسمبر ١٩٩٠ ، الأستاذ صالح الصالحى « العجز الغذائى وامكانيات تحقيق الاكتفاء الذاتى فى العالم الإسلامى » ، ملتقى الفكر الإسلامى الرابع والعشرون .

وانظر أيضاً : السيد محمد السريتى « الأمن الغذائى والتنمية الاقتصادية ـ رؤية إسلامية » ، رسالة دكتوراه بجامعة الاسكندرية تحت الاشراف العلمى لكاتب هذا المقال ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ـ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، الصندوق العربى للانماء الاقتصادى ، صندوق النقد العربى ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول فى سنوات عديدة . وكذلك :
" World Development Report 1990" "Poverty" World Bank, Oxford Univ. Press June 1990 .

وممكن الرجوع إلى صفحات عديدة فى التقرير الأخير .

(٢) انظر مثلاً مقالة صالح الصالحى ، سبق ذكرها فى (١) .

(٣) ابن تيمية كان واضحاً جداً فى هذا الصدد ، انظر السياسة الشرعية أو المرجع الرئيسى ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ، جمع وترتيب محمد قاسم ، مكتبة المعارف ، الرباط ، المغرب .

(٤) انظر مثلاً : Little, I.M, Economic Development, Chapter 7, New York 1982 .

(٥) انظر : عبدالرحمن يسرى أحمد ، تطور الفكر الاقتصادى ، الطبعة الثانية منقحة ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ص ٥٢ ، ٥٣ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ـ ٧١ .

(٦) انظر : محمد الزحيلى « احياء الأرض الموات » ، مركز النشر العلمى ، جامعة الملك عبدالعزيز ، جدة ١٩٩٠ ، وكذلك عبدالرحمن يسرى أحمد ، دراسات فى علم الاقتصاد الإسلامى ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٨٨ ، ص ٧٥ .

(٧) من المعروف أن المنافسة الأجنبية لواردات السلع الغذائية الرخيصة نسبياً تؤثر تأثيراً سيئا على الناتج المحلى من السلع البديلة . فتكسد أسعارها وينكمش انتاجها فى أثر ذلك . إذا كان الأمر كذلك بالنسبة لمنافسة الواردات المنخفضة الأسعار نسبياً فإن المعونات الغذائية الحرة التى تتلقاها حكومات الدول النامية فتقوم بتوزيعها مجانا (أو ربما بيعها بأسعار زهيدة رغم أن هذا قد لايتفق مع الشروط الرسمية للمعونات) لها تأثير أسوأ على نمو الناتج المحلى من السلع الغذائية البديلة . وأسوأ ما فى المعونات الغذائية الأجنبية أنها :

١ ـ مرغوبة لحل أزمات العجز الغذائى ومن ثم لايستطيع أحد من المسئولين فى الدول النامية أن يقترح أو يتصور رفضها .

٢ ـ أنها غير منتظمة من حيث الكم أو الزمن ، وذلك مهما كان انتظامها ، ومن ثم تتسبب فى كساد الانتاج المحلى بصفة عشوائية وبالتالى يضعف الحافز لدى المنتجين المحليين على انتاج السلع البديلة . وقد أقرت التقارير الدولية بهذه المشكلة . انظر تقرير البنك الدولى السابق ذكره .

(٨) انظر G. Myrdal فى مناقشته وتحليله للآثار المعاكسة للتجارة الخارجية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية واقتراحاته :

G. Myrdal, An International Economy 1956 1 sr ed. Reprinted N. York 1969 and also " Econ. Theory and Underdeveloped Refions, Duckworth : 1957 .

(٩) الاتقان له دوافع عديدة مادّية وغير مادية . ومن المتصور ألا تختفى الدوافع المادية فى اقتصاد اسلامى من حيث أن هذه الدوافع متعلقة بطبيعة الإنسان من جهة وأنها شرعية من جهة أخرى. فمثلا الاتقان بحافز المكافأة المادية المتمثلة فى أجر أكبر أو مكسب أكبر أمر لا غبار عليه اطلاقاً من الناحية الشرعية ويتمشى مع الطبيعة البشرية . ولكن الاتقان له أيضاً حافز غير مادى ينبع من الرغبة فى الاخلاص أو اتمام الأعمال على الوجه الأكمل بدافع الخلق أو السلوك القويم أو بدوافع العقيدة. وفى النظام الإسلامى يندرج اتقان الأعمال تحت « الإحسان ». وفى قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « ان الله كتب الإحسان على كل شيء » ، و « أن الله يحب العبد إذا عمل عملاً يتقنه » ، وقوله صلى الله عليه وسلم: « أحل ما أكل العبد كسب يد الصانع إذا نصح » ، والنصح من الاخلاص .

(١٠) فى الوقت الحاضر نلاحظ ضعف العلاقات الاقتصادية بين البلدان الإسلامية ونلاحظ أن معظم تجارة هذه البلدان من صادرات أو واردات مع بلدان غير اسلامية . فإذا قويت روح التعاون والتماسك بين هذه البلدان على أسس إسلامية ﴿ **وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان** ﴾ [٥/٢] ، ﴿ **ان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون** ﴾ [٢١/٩٢]

فإن المنتظر أن تقوى التجارة بينها . وأمر الله بالتعاون والتماسك بين أفراد الأمة الواحدة واجب الطاعة فهو ضرورة شرعية .

(١١) نقلاً عن ورقة للمركز الدولى للبحوث والاستشارات (كومبيصل) « استراتيجية الأمن الغذائى فى الوطن العربى » ص ١ ، مقدمة فى المؤتمر الدولى العربى الرابع للمستثمرين العرب ، تونس ٥ ـ ٨ نوفمبر ١٩٨٨ .

(١٢) انظر لكاتب المقال : علم الاقتصاد الإسلامى ، طبعة ١٩٨٨ وفيها مقال بعنوان :
A. Rahman Yousri : Towards Positive Economic Integration Among Islamic Countries.

وكذلك له أيضاً :
التكامل الاقتصادى الإسلامى فى إطار الظروف المعاصرة ، مقال مقدم لملتقى الفكر الإسلامى الرابع والعشرين المنعقد بالجزائر ٢٨ نوفمبر ـ ٢ ديسمبر ١٩٩٠ تحت اشراف وزارة الشئون الدينية بالجمهورية الجزائرية وتم تنقيحه بعد ذلك عدة مرات آخرها ١٩٩٩ (يطلب من المؤلف).

(١٣) تاريخ الطبرى لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى ، المجلد الثانى ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ص ٥٠٧ ـ ٥٠٩ .

(١٤) انظر أيضا : يوسف القرضاوى « فقه الزكاة » ، مؤسسة الرسالة ، عابدين ، أحمد سلامة ، « التطبيق المعاصر للزكاة » ، مجلة الاقتصاد الإسلامى، العدد ٥٠ ، السيد السريتى « نمط توزيع الدخل القومى ودور الزكاة فى إعادة التوزيع مع دراسة خاصة عن مصر » ، رسالة ماجستير (تحت اشراف كاتب هذا المقال) ، جامعة الاسكندرية ١٩٩٠ ، دكتور إبراهيم فؤاد أحمد ، « النظام المالى فى الإسلام » ، دار المعارف ، مصر ، إبراهيم البرايراى ، « أثر الضريبة فى توزيع الدخول والزكاة كبديل للضريبة » ، عالم الكتب ١٩٧٣ .

جدول (١)
عدد السكان ونصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى
لبعض الدول الاسلامية في عامي ١٩٨٨ ، ١٩٩٧ م

م	الدولة	السكان بالمليون		نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى (بالدولار)		متوسط النمو السنوى فى نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى (%)
		١٩٨٨	١٩٩٧	١٩٨٨	١٩٩٧	من ١٩٨٨ - ١٩٩٧
١	الاردن	٣,٩	٤	١٥٠٠	١٥٧٠	٠,٥
٢	اندونيسيا	١٧٤,٨	٢٠٠	٤٤٠	١١١٠	١٥
٣	باكستان	١٠٦,٣	١٣٧	٣٥٠	٤٩٠	٤
٤	بنغلاديش	١٠٨,٩	١٢٤	١٧٠	٢٧٠	٥,٩
٥	بوركينا فاسو	٨,٥	١١	٢١٠	٢٤٠	١,٤
٦	تركيا	٥٣,٨	٦٤	١٢٨٠	٣١٣٠	١٤,٥
٧	تونس	٧,٨	٩	١٢٣٠	٢٠٩٠	٧
٨	الجزائر	٢٣,٨	٢٩	٢٣٦٠	١٤٩٠	٣,٧-
٩	السعودية	١٤	٢٠	٦٢٠٠	٦٧٩٠	١
١٠	السنغال	٧	٩	٦٥٠	٥٥٠	١,٥-
١١	السودان	٢٣,٨	٢٧,٩	٤٨٠	٢٨٠	٤,٢-
١٢	الصومال	٥,٨	١٠,١	١٧٠	٠	٠
١٣	عمان	١,٤	٢	٥٠٠٠	٤٩٥٠	٠,١-
١٤	الكاميرون	١١,٢	١٤	١٠١٠	٦٥٠	٣,٦-
١٥	الكويت	٢	١,٦	١٣٤٠٠	٢٢١١٠	٦,٥
١٦	ليبيا	٤,٢	٠	٥٤٢٠	٠	٠
١٧	ماليزيا	١٦,٩	٢١	٤٩٤٠	٤٦٨٠	١٤,١
١٨	مصر	٥٠,٢	٦٠	٦٦٠	١١٨٠	٧,٩
١٩	المغرب	٢٤	٢٨	٨٣٠	١٢٥٠	٥
٢٠	النيجر	٧,٣	١٠	٣٠٠	٢٠٠	٣,٣-
٢١	اليمن العربية	٨,٥	١٦	٦٤٠	٢٧٠	٠
٢٢	اليمن الديمقراطية	٢,٤	١٦	٤٣٠	٢٧٠	٠
٢٣	افغانستان	٠	٢٤,٨	٠	٠	٠
٢٤	مالى	٨	١٠	٢٣٠	٢٦٠	١,٣
٢٥	اوغندة	١٦,٢	٢٠	٢٨٠	٣٢٠	١,٤
٢٦	سيراليون	٣,٩	٥	٢٨٠	٢٠٠	٢,٩-
٢٧	موريتانيا	١,٩	٢	٤٤٠	٤٥٠	٠,٢
٢٨	ايران	٤٨,٦	٠	٦١٠	١٧٨٠	١٩,٢
٢٩	العراق	١٧,٦	٢٢	٣٠٢٠	٠	٠
٣٠	تشاد	٥,٤	٧	١٢٠	٢٤٠	١٠
٣١	لبنان	٠	٤	٠	٣٣٥٠	٠
٣٢	الامارات	١,٥	٣	٢٦٨٥٠	١٧٣٦٠	٣,٥-
٣٣	غينيا	٥,٤	٧	٢٩٠	٥٧٠	٩,٧
٣٤	سوريا	١١,٦	١٥	١٣٤٠	١١٥٠	١,٤-
٣٥	قطر	٠	٠,٦٧	٠	١١٥٧٠	٠

المصدر : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٩/٩٨ .

جدول (٢)

استخدام الأرض والإنتاجية الزراعية فى الدول الإسلامية

الدولة	الأرض			الإنتاجية الزراعية دولارات ١٩٨٧			الرقم القياسى لإنتاج الغذاء ٨٩ - ١٩٩١ = ١٠٠	
	المحصولية من الأرض ٪ ١٩٩٥	المروية من المحصولية ٪ ٩٤ - ٩٦	نصيب الفرد من الأرض القابلة للزراعة (هكتار) ٩٤ - ٩٦	القيمة الزراعية المضافة بالنسبة لكل عامل زراعى ٧٩ - ٨١	٩٤ - ٩٦	القيمة الزراعية المضافة لكل هكتار من الأرض الزراعية ٧٩ - ٨١	٩٤ - ٩٦	٧٩ - ٨١	٩٤ - ٩٦
الأردن	٥	١٨ر٢	٠٨ر	٣١٢٩	٢٧٦٩	٢٢٤	٤٦١	٦١	١٤٨
الامارات العربية المتحدة	١	٨٦ر٨	٠٢ر	٨٩٢٨	٠٠	٩٧٠	٢٠٧٦	٤٧	١٦٩
أندونيسيا	١٧	١٥ر٢	٠٩ر	٤٢٢	٤٨١	٢٧٦	٥١٩	٦٤	١١٩
أوزبكستان	١١	٨٨ر٩	١٨ر	٠٠	١٢٢٨	٠٠	١٥٠	٠٠	١٠٨
باكستان	٢٨	٧٩ر٨	١٦ر	٣٢٣	٤٦٦	٢٢٧	٣٨٢	٦٦	١٢٥
بنغالاديش	٦٧	٣٧ر٢	٠٧ر	١٨٧	٢٢٦	٥٨٧	٨٦٣	٧٩	١٠٣
بنين	١٧	٠ر٥	٢٦ر	٣٧٤	٥٦٣	١٨٨	٣٢١٠	٦٣	١٢٦
بوركينا فاسو	١٣	٠ر٧	٣٣ر	١٥٥	١٨٢	٦٤	٩٣	٦٣	١٢١
تركيا	٣٥	١٥ر٣	٤٠ر	١٢٠٨	١١٦٨	٣٥٤	٤٠٤	٧٦	١٠٥
تونس	٣١	٧ر٤	٣٢ر	١٣٨٤	٢٢٨٦	١٤٢	٢٣٢	٦٨	٩٩
الجزائر	٣	٦ر٩	٢٧ر	٢٧١٣	٣٦١٢	١٠٩	١٨٠	٧١	١١٥
الجمهورية العربية السورية	٣٢	١٨ر١	٣٧ر	٣٤٢٦	٠٠	٢١٢	٠٠	٩٤	١٣٤
جمهورية مصر العربية	٣	١٠٠	٠٥ر	٧٥٧	١٣٣١	٢٦٩١	٢٩٩٠	٦٨	١١٨
الجمهورية اليمنية	٣	٣١ر٣	١٠ر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٥	١١٣
السنغال	١٢	٣ر١	٢٨ر	٣٢٨	٣٧٥	٩٢	١١٨	٧٥	١٠٦
سيراليون	٨	٥ر٤	١١ر	٣٦٥	٣٤٤	١١٧	١٢٣	٨٥	٩٥
عمان	صفر	صفر	٠١ر	١ر٤١	٠٠	١٥٥	٣٢٨	٦٣	٨٨
كازاخستان	١٢	٧ر٠	٢ر٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٠
الكاميرون	١٥	٠ر٣	٠٤٦ر	٨٦١	٨٢٧	٢٥٢	٣١٣	٨٣	١١٤
لبنان	٣٠	٢٨ر٧	٠٥ر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٨	١١٧
مالى	٣	٢ر٦	٣٣ر	٢٥١	٢٥٩	٢٤	٣٣	٨٠	١١٤
ماليزيا	٢٣	٤ر٥	٠٩ر	٢٢٣٥	٤٠٥٢	٩٤١	٩٤٢	٥٥	١٢٢
المغرب	٢١	١٣ر٥	٣٣ر	٥٦٥	٩١٩	٧٨	١١١	٥٦	١٠١
المملكة العربية السعودية	٢	٣٨ر٧	٢٠ر	١٦٤١	٠٠	٢٣	٠٠	٣١	٩٥
موزامبيق	٤	٣ر٤	١٧ر	٠٠	٩٢	٠٠	١٢	٩٩	١٠٦
النيجر	٠٠	٠٠	٥٣ر	٢٩٢	٢٥٦	٥٧	٦٣	١٠١	١٢٠
متوسطات :									
الدول ذات الدخل المنخفض	١٤	٢٢ر٨	١٩ر	٠٠	٣٩٧	١٤٢	١٨٣	٧٣	١١٦
الدول ذات الدخل المتوسط	١٠	١٨ر٢	٢٢ر	٠٠	٠٠	٠٠	١٩٧	٧٢	١٢٤
الدول ذات الدخل المرتفع	٠٠	٠٠	٤١ر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٢	١٠٦

المصدر : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٩/٩٨ .

جدول (٣)
هيكل الواردات لبعض الدول الاسلامية فى عامى ١٩٨٨ ، ١٩٩٦
(نسب منوية)

م	الدولة	السلع المصنوعة		السلع الاولية			
				الاجمالي		الغذاء	
		١٩٨٨	١٩٩٦	١٩٨٨	١٩٩٦	١٩٨٨	١٩٩٦
١	الاردن	٦١	٦١	٣٩	٣٩	١٩	٢١
٢	افغانستان	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣	اندونيسيا	٧٥	٧١	٢٥	٢٩	٢	١١
٤	باكستان	٥٣	٥٧	٤٧	٤٣	١٤	١٥
٥	بوركينا فاسو	٧٤	٠	٢٦	٠	١٩	٠
٦	بنغلاديش	٥٨	٠	٤٢	٠	٢٣	٠
٧	تركيا	٧٠	٦٩	٣٠	٣١	٢	٧
٨	تونس	٦١	٧٥	٣٩	٢٥	١٨	١٠
٩	السنغال	٤٦	٥٣	٥٤	٤٧	٤٠	٣٢
١٠	السودان	٧٢	٠	٢٨	٠	٧	٠
١١	سوريا	٦٧	٠	٣٣	٠	١٧	٠
١٢	الصومال	٦٦	٠	٣٤	٠	٢٢	٠
١٣	العراق	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٤	السعودية	٨٠	٧٩	٢٠	٢١	١٧	١٣
١٥	عمان	٨٠	٧٠	٢٠	٣٠	١٥	٢٠
١٦	غينيا	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٧	الجزائر	٦٢	٦٥	٣٨	٣٥	٣٠	٢٩
١٨	لبنان	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٩	مالى	٦٩	٠	٣١	٠	١٣	٠
٢٠	الكويت	٨٠	٨١	٢٠	١٩	١٧	١٦
٢١	ليبيا	٨٢	٠	١٨	٠	١٥	٠
٢٢	ماليزيا	٧٥	٨٥	٢٥	١٥	١٥	٥
٢٣	المغرب	٥٨	٥٧	٤٢	٤٣	١٢	١٩
٢٤	مصر	٧٠	٦٠	٣٠	٤٠	١٩	٢٩
٢٥	موريتانيا	٧٢	٠	٢٨	٠	٢١	٠
٢٦	النيجر	٦٢	٠	٣٨	٠	٢١	٠
٢٧	اليمن الديمقراطية	٤٠	٥٩	٦٠	٤١	١٦	٢٩
٢٨	اليمن العربية	٥٧		٤٣		٢٨	
٢٩	سيراليون	٦٥	٠	٣٥	٠	٢٣	٠
٣٠	الامارات	٩٢	٠	٨	٠	٤	٠
٣١	الكاميرون	٧٤	٠	٢٦	٠	٢٣	٠
٣٢	اوغندا	٨٣	٠	١٧	٠	٦	٠
٣٣	ايران	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣٤	تشاد	٠	٥٦	٠	٤٤	٠	٢٤

المصدر : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٩/٩٨ .

تابع جدول (٢)
هيكل الصادرات لبعض الدول الاسلامية فى عامى ١٩٨٨ ، ١٩٩٦ م
نسبة مئوية

م	الدولة	السلع الاولية		السلع المصنوعة		السلع المصنوعة
		١٩٨٨	١٩٩٦	١٩٨٨	١٩٩٦	١٩٩٦-١٩٨٨
١	الاردن	٥٣	٥١	٤٧	٤٩	٠,٥
٢	افغانستان	٠	٠	٠	٠	١٥
٣	اندونيسيا	٧١	٤٩	٢٩	٥١	٤
٤	باكستان	٣١	١٦	٦٩	٨٤	٥,٩
٥	بوركينا فاسو	٩٨	٠	٢	٠	١,٤
٦	بنغلاديش	٣١	٠	٦٩	٠	١٤,٥
٧	تركيا	٣٦	٢٦	٦٤	٧٤	٧
٨	تونس	٣٦	٢٠	٦٤	٨٠	٣,٧-
٩	السنغال	٧٥	٥٠	٢٥	٥٠	١
١٠	السودان	٩٣	٠	٢٧	٠	١,٥-
١١	سوريا	٧٥	٠	٢٥	٠	٤,٢-
١٢	الصومال	٩٥	٠	٥	٠	٠
١٣	العراق	٠	٠	٠	٠	٠,١-
١٤	السعودية	٩١	٠	٩	٠	٣,٦-
١٥	عمان	٩٣	٨٦	٧	١٤	٦,٥
١٦	غينيا	٠	٠	٠	٠	٠
١٧	الجزائر	٩٧	٩٦	٣	٤	١٤,١
١٨	الكويت	٩١	٠	٩	٠	٧,٩
١٩	لبنان	٠	٠	٠	٠	٥
٢٠	ليبيا	٩٨	٠	٢	٠	٣,٣-
٢١	مالى	٧٠	٠	٣٠	٠	٠
٢٢	ماليزيا	٥٥	٢٤	٤٥	٧٦	٠
٢٣	المغرب	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٠
٢٤	مصر	٧٤	٦٨	٢٦	٣٢	١,٣
٢٥	موريتانيا	٩٧	٠	٣	٠	١,٤٤
٢٦	النيجر	٩٦	٠	٤	٠	٢,٩-
٢٧	اليمن الديمقراطية	٩٩	٩٩	١	١	٠,٢
٢٨	اليمن العربية	٨٩	٩٩	١١	١	١٩,٢
٢٩	سيراليون	٤٢	٠	٥٨	٠	٠
٣٠	الامارات	٨٣	٠	١٧	٠	١٠
٣١	ايران	٠	٠	٠	٠	٠
٣٢	الكاميرون	٨٨	٩٢	١٢	٨	٣,٥-
٣٣	اوغندا	١٠	٠	٠	٠	٩,٧
٣٤	تشاد	٠	٠	٠	٠	١,٤-

المصدر : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٩/٩٨ .

جدول (٤)
ميزان الحساب الجارى والاحتياطيات الدولية الاجمالية (١٩٨٨-١٩٩٦) لبعض الدول الاسلامية
(ملايين الدولارات)

م	الدولة	ميزان الحساب الجارى		الاحتياطيات الدولية الاجمالية	
		١٩٨٨	١٩٩٦	١٩٩٨	١٩٩٦
١	الاردن	٢٥٨	٢٢٦-	٤١٤	٢٣٦٥
٢	اندونيسيا	١١٨٩-	٧٠٢٣-	٦٣٢٢	١٧٤٩٩
٣	باكستان	١١٦٤-	٤٢٠٨-	١١٩٣	١٧٩٠
٤	بنغلاديش	٢٨٩-	١٦٣٧-	٨٢٩	١٦٠٩
٥	بوركينا فاسو	٦٦-	١٥	٣٢٥	٣٤٨
٦	تركيا	١٥٠٠	١٤٥٠-	٣٩١٢	١٩٧٨٨
٧	تونس	٢١٢	٥٣٦-	٩٧٦	٢٠٤٣
٨	الجزائر	٢٠٤٠-	٠	٣١٩١	٥٦٦٨
٩	السعودية	٩٥٣٨-	٢١٥	٢٢٤٣٨	٨٦٨٤
١٠	السنغال	٢٦٢-	٥٨-	٢٢	٣٩٤
١١	السودان	٧٧٥-	٠	١٠٧	٠
١٢	سوريا	٧٦-	٢٨٥	٣٤٢	٠
١٣	الصومال	١٠٧-	٠	٢٣	٠
١٤	عمان	٨٥١-	٢٦٥-	١١٧٣	١٦٣٤
١٥	الكاميرون	٨٨١-	١٧٥-	١٦٣	١
١٦	الكويت	٤٧١٣-	٠	٢٩٦٥	٠
١٧	ليبيا	٢٢٥٩-	٠	٥٧٩٨	٠
١٨	ماليزيا	١٨٠٢	٧٣٦٢-	٧٤٩١	٢١١٠٠
١٩	مصر	١٨٦٨-	٤٩٩ -	٢٢٦١	١٩٤٠٥
٢٠	المغرب	٤٦٧	٦٢٧-	٨٣٦	٤١٩٤
٢١	النيجر	٩٤-	١٥٢-	٢٣٧	٥٧
٢٢	اليمن العربية	٦٩٥-	٧٠-	٢٨٥	١٠٣٨
٢٣	اليمن الديمقراطية	٣٨٣-		٩٧	
٢٤	افغانستان	٢٦	٠	٦٥٧	٠
٢٥	مالى	١٠٤-	١٦٤-	٤٤	٤٢٠
٢٦	اوغندا	١٦٣-	٥٠٢-	٤٩	٦٣٣
٢٧	سيراليون	٧٤-	٧٣-	٧	٥٠
٢٨	موريتانيا	٨-	٢٢	٧٧	٢٠٤
٢٩	ايران	٠	٠	٠	٠
٣٠	العراق	٠	٠	٠	٠
٣١	تشاد	١٧-	٣٨-	٦٦	١٣٦
٣٢	لبنان	٠	٧٢٣-	٤٧٦١	١٠٦٤
٣٣	الامارات	٢٧٠٠	٠	٤٧٦٩	٨٣٥٤
٣٤	غينيا	٢٠٩-	١٧٧-	٠	١٢٢

المصدر : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٩/٩٨ .

جدول (٥)
نصيب أهم الدول الإسلامية فى التجارة الدولية
لبعض السلع الغذائية الهامة

(١) واردات وصادرات القمح ٪ من الواردات والصادرات العالمية :

الدولة	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٦
(أ) الواردات :					
ايـران	٤ر٠	٥ر١	٢ر٦	٦ر١	٦ر٨
مصـر	٣ر١	٣ر٤	٤ر٢	٥ر٢	٦ر٠
أندونيسيا	٢ر٠	١ر٧	٢ر٤	٣ر٩	٥ر١
الجزائر	١ر٧	٢ر٦	١ر٩	٤ر١	٢ر٤
اجمالى	١٠ر٨	١٢ر٨	١١ر١	١٩ر٣	٢٠ر٣
واردات العالم/ مليون دولار		١٦٠٨٥٢١٩	١٦٨٧١٣٨٩	١٤٧٧٧٣٧٨	٢٠٤٨٨١٢٦
(ب) الصادرا ت :					
صادرات العالم/ مليون دولار		١٥٤٣٦٣٤٧	١٦٨٩١٠٩٦	١٣٤٤٨٢٣٣	١٩٤٤٩٨٠٦

ملاحظة : ليس لأى دولة إسلامية اعتبارها على المستوى الدولى فى صادرات القمح .

(٢) واردات وصادرات طحين أو دقيق القمح ٪ من الواردات والصادرات العالمية :

الدولة	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٦
(أ) الواردات :					
الجزائر	٧ر٤	٤ر٥	١١ر٩	١٦ر٢	١٤ر٢
ليبيا	٥ر٧	٩ر٨	٦ر٤	٦ر٧	٧ر٣
مصـر	١٣ر٦	١٣ر٩	٣ر٠	٣ر٥	٠ر٥
اليمن	–	٢ر٨	٥ر٢	٦ر٩	٩ر٢
السودان	٢ر٦	٠ر٩	٠ر٨	٣ر٧	٢ر١
سوريا	٤ر١	٦ر٧	٤ر٨	٢ر١	٠ر٤
اجمالى	٣٣ر٤	٣٨ر٦	٣٢ر١	٣٩ر١	٣٣ر٧
واردات العالم/ مليون دولار		١٧٠٠٣٢٣	١٩٤٧٤٠٢	١٩٩٤٦٤٠	٢٩٢١٤٢٩
(ب) الصادرا ت :					
تركيـا	٢ر١	١ر٦	٥ر١	٥ر٣	٦ر٤
صادرات العالم/ مليون دولار		١٧٢١٥٦٧	٢٠٩٦٠٩٨	٢٠٢٩٣٦٦	٢٧٣٥٤٢٨

تابع ـ جدول (٥)

(٣) واردات وصادرات الأرز ٪ من الواردات والصادرات العالمية :

الدولة	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٦
(أ) الواردات :					
ايـران	٨ر٥	٣ر٣	٧ر٤	٤ر٨	١٠ر٤
السعودية	٥ر٢	٣ر٥	٦ر٠	٣ر٥	٤ر٢
أندونيسيا	٠ر٤	٠ر٣	٣ر٥	٢ر٤	٨ر٨
الامارات	٢ر٨	٣ر١	٢ر٧	٢ر١	٢ر٩
اجمالى	١٦ر٩	١٠ر٢	١٩ر٦	١٢ر٨	٢٦ر٣
واردات العالم/ مليون دولار		٤١٣٧٦٨٦	٤٩١٣٥٧٢	٦٤٨١٩٠٢	٨٧١١٠٢٦
(ب) الصادرات :					
باكستان	٩ر٤	٦ر١	٨ر٢	٥ر١	٧ر٢
صادرات العالم/ مليون دولار		٣٩٩٤٦٠٢	٤٨٢٠٤٠١	٦٢٠٦٨٢٥	٦٩٧٥٢٣٥

المصدر : United Nations, 1996 International Trade Statistics Yearbook Vol. II, Trade by Commodity, New York , 1994, 1997 .

TABLE (٤)

COMMITMENTS: OFFICIAL DEVELOPMENT ASSISTANCE AND OTHER LENDING BY OFFICIAL SECTOR

(US dollars million)

	COUNTRY	1992	1993	1994	1995	1996	1997
1	AFGHANISTAN	188.9	186.0	187.8	167.9	244.6	211.5
2	ALBANIA	385.3	285.4	216.5	316.7	304.3	235.2
3	ALGERIA	321.5	661.4	334.7	194.7	826.3	288.6
4	AZERBAIJAN	-	37.0	59.5	246.5	129.1	172.9
5	BAHRAIN	59.7	103.0	2.2	2.6	2.7	2.2
6	BANGLADESH	1,753.5	1,480.5	2,033.0	1,635.4	1,477.8	1,781.8
7	BENIN	284.6	277.6	272.1	331.4	254.0	188.8
8	BRUNEI	4.9	5.1	5.1	5.2	-	-
9	BURKINA FASO	414.8	478.1	427.5	500.7	315.1	381.1
10	CAMEROON	743.4	553.4	1,522.1	436.2	685.8	435.4
11	CHAD	214.3	271.4	212.8	195.4	203.9	182.0
12	COMOROS	43.5	45.7	53.5	34.3	25.9	47.6
13	DJIBOUTI	173.2	104.6	115.0	82.1	71.7	95.6
14	EGYPT	4,357.0	4,287.1	2,823.5	2,231.1	2,051.7	2,115.8
15	GABON	77.1	142.7	320.5	180.3	139.4	104.6
16	GAMBIA	84.7	103.3	59.1	27.4	30.7	30.2
17	GUINEA	417.5	346.9	276.7	348.9	294.7	428.8
18	GUINEA-BISSAU	109.2	88.1	99.1	118.7	194.1	91.9
19	INDONESIA	2,646.3	2,708.7	2,604.7	3,904.9	2,432.7	676.0
20	IRAN	165.2	494.3	110.4	131.4	135.1	117.3
21	IRAQ	120.2	158.8	228.4	288.0	368.7	174.1
22	JORDAN	324.4	442.6	955.3	621.4	517.5	604.4
23	KAZAKHSTAN	-	24.4	61.2	189.8	126.3	326.7
24	KUWAIT	2.3	3.9	6.2	7.0		
25	KYRGYZ REP	0.1	208.1	227.2	224.3	321.8	279.0
26	LEBANON	196.5	276.6	227.5	202.5	251.7	507.1
27	LIBYA	13.3	6.9	6.5	8.3	9.6	8.9
28	MALAYSIA	658.3	644.2	730.4	119.6	117.9	92.4
29	MALDIVES	52.1	29.0	33.9	40.5	32.2	19.2
30	MALI	360.7	401.5	557.8	469.1	525.8	430.8
31	MAURITANIA	278.6	296.4	236.9	370.6	273.0	214.3
32	MOROCCO	792.8	1,034.2	1,008.2	854.3	810.3	1,000.8
33	MOZAMBIQUE	1,717.4	1,216.3	1,309.6	1,061.7	749.5	956.2
34	NIGER	335.6	301.8	430.9	229.8	235.7	300.2
35	OMAN	62.4	112.1	71.8	14.1	13.7	10.7
36	PAKISTAN	1,384.1	1,860.1	1,777.3	1,154.7	1,429.4	1,137.2
37	PALESTINE	81.1	191.0	490.2	586.4	726.9	745.1
38	QATAR	2.4	3.0	3.0	3.1	-	-
39	SAUDI ARABIA	18.4	22.7	39.4	22.8	27.9	26.5
40	SENEGAL	824.3	468.9	629.8	732.3	481.5	567.0
41	SIERRA LEONE	231.8	386.0	78.8	125.1	179.8	68.0
42	SOMALIA	553.4	873.0	559.3	163.5	140.2	94.3
43	SUDAN	461.8	309.2	381.9	219.3	188.8	177.8
44	SURINAME	120.6	127.1	88.4	109.6	125.8	53.0
45	SYRIA	600.4	536.9	441.1	683.6	125.8	188.7
46	TAJIKISTAN	0.0	32.1	39.8	83.4	141.6	108.7
47	TOGO	163.1	46.6	49.4	193.6	194.4	163.1
48	TUNISIA	602.5	418.1	459.1	542.3	642.5	426.2
49	TURKEY	528.1	1,227.9	515.9	758.8	993.7	665.2
50	TURKMENISTAN	-	37.6	24.1	38.6	10.3	66.1
51	UGANDA	808.0	659.2	775.2	642.1	549.1	719.0
52	U.A. EMIRATES	5.8	4.9	11.2	9.5	-	-
53	YEMEN REP.	322.9	244.3	174.5	97.3	457.5	418.3
	TOTAL	24,068.0	25,265.9	24,376.0	21,988.8	20,588.5	18,116.3

SOURCE : OECD, Geographical Distribution of Financial Flows to Aid Recepients 1993 - 1997

TABLE 10/AR24/11 9.99

المصدر تقرير البنك الإسلامي للتنمية : ١٤١٨ / ١٩٩٧

TABLE (7)

INDICATORS ON EXTERNAL DEBT FOR THE YEAR 1997

	COUNTRY	TOTAL DEBT (US$ mn)	INTEREST PAY-MENTS (US$ mn)	TOTAL DEBT SERVICE (US$ mn)	NET TRAN-SFERS (US$ mn)	TOTAL DEBT AS % OF XGS	TOTAL DEBT AS % OF GNP	INTEREST PAYMENT AS % OF XGS	TOTAL DEBT SERVICE AS % OF XGS	CONCE-SIONAL DEBT AS % OF TOTAL
1	AFGHANISTAN	..	..	..	..	..	..	..	..	..
2	ALBANIA	706	23	39	39	128.2	28.1	4.2	7.1	43.5
3	ALGERIA	30,921	2,074	4,420	-2,561	190.6	69.0	12.8	27.2	10.0
4	AZERBAIJAN	504	20	78	109	43.6	11.7	1.8	6.7	23.2
5	BAHRAIN	..	..	..	..	..	..	..	..	..
6	BANGLADESH	15,125	186	705	11	227.0	35.1	2.8	10.6	95.2
7	BENIN	1,624	23	55	91	268.9	76.9	3.7	9.1	77.9
8	BRUNEI	..	..	..	..	..	..	..	..	..
9	BURKINA FASO	1,297	18	52	53	295.5	54.3	4.1	11.8	83.0
10	CAMEROON	9,293	232	513	440	368.7	109.3	9.2	20.4	42.6
11	CHAD	1,027	12	35	65	364.8	65.2	4.1	12.5	78.3
12	COMOROS	197	1	2	8	331.2	101.9	1.3	3.9	87.6
13	DJIBOUTI	284	2	7	9	122.3	57.1	1.0	3.1	88.9
14	EGYPT	29,849	986	1,928	-518	139.0	39.0	4.6	9.0	75.6
15	GABON	4,285	261	433	-2	129.6	95.7	7.9	13.1	22.7
16	GAMBIA	430	7	27	-10	184.8	107.6	3.0	11.6	91.5
17	GUINEA	3,520	55	161	346	469.7	95.3	7.4	21.5	70.6
18	GUINEA BISSAU	921	4	10	23	1,645.2	366.5	6.4	17.3	72.2
19	INDONESIA	136,174	6,727	19,736	6,500	206.9	65.3	10.2	30.0	17.7
20	IRAN	11,816	978	6,274	-6,777	60.7	9.6	5.0	32.2	5.3
21	IRAQ	..	..	..	..	..	..	..	..	..
22	JORDAN	8,234	307	621	184	146.9	117.1	5.5	11.1	42.9
23	KAZAKHSTAN	4,278	228	502	1,113	55.6	19.5	3.0	6.5	3.7
24	KUWAIT	..	..	..	..	..	..	..	..	..
25	KYRGYZ REP.	928	23	43	180	135.7	42.8	3.3	6.3	50.0
26	LEBANON	5,036	296	734	798	98.8	32.8	5.8	14.4	9.3
27	LIBYA	..	..	..	..	..	..	..	..	..
28	MALAYSIA	47,228	2,833	7,109	5,565	49.5	50.5	3.0	7.5	4.3
29	MALDIVES	160	4	29	-4	37.6	51.7	1.0	6.7	84.5
30	MALI	2,945	24	78	62	395.4	119.2	3.2	10.5	89.0
31	MAURITANIA	2,453	44	114	111	553.8	234.5	9.9	25.6	69.2
32	MOROCCO	19,321	1,034	3,082	-1,943	166.9	59.5	8.9	26.6	30.4
33	MOZAMBIQUE	5,991	45	104	295	1,066.0	232.9	8.1	18.6	56.5
34	NIGER	1,579	15	61	87	509.4	86.3	5.0	19.5	66.9
35	OMAN	3,602	177	474	64	44.8	30.2 a	2.2	5.9	15.6
36	PAKISTAN	29,665	1,233	4,059	339	263.9	47.5	11.0	36.1	50.3
37	PALESTINE	..	..	..	..	..	..	..	..	..
38	QATAR	..	..	..	..	..	..	..	..	..
39	SAUDI ARABIA	..	..	..	..	..	..	..	..	..
40	SENEGAL	3,671	89	247	69	226.6	82.9	5.5	15.3	65.2
41	SIERRA LEONE	1,149	10	20	16	1,235.2	141.5	10.5	21.1	63.8
42	SOMALIA	2,561	0	0	-7	..	..	..	..	58.7
43	SUDAN	16,326	15	58	-172	1,459.8	182.4	1.4	5.1	28.4
44	SURINAME	..	..	..	..	..	..	..	..	..
45	SYRIA	20,865	202	563	-725	343.1	126.4	3.3	9.3	71.8
46	TAJIKISTAN	901	8	37	44	112.1	44.6	1.0	4.6	61.9
47	TOGO	1,339	16	55	-5	198.0	92.7	2.4	8.1	71.3
48	TUNISIA	11,323	538	1,413	66	128.0	62.8	6.1	16.0	23.2
49	TURKEY	91,205	3,921	10,716	8,924	157.0	47.1	6.7	18.4	6.2
50	TURKMENISTAN	1,771	68	263	971	233.4	63.4	8.9	34.7	2.2
51	UGANDA	3,708	45	191	164	429.6	56.5	5.3	22.1	79.5
52	U.A.EMIRATES	..	..	..	..	..	..	..	..	..
53	YEMEN REP.	3,856	38	98	181	103.6	76.7	1.0	2.6	62.5

XGS = Exports of Goods and Services GNP = Gross National Product (.) Less than 1

a Refers to 1995 Net Tranfers = Disbursements less total debt service

SOURCE : World Bank, Global Development Finance, 1999

TABLE 9/AR23/XLS/11.9.99

المصدر : تقرير البنك الاسلامي للتنمية ١٩٩٨/ ١٩٩٩